رفض الوفد الأقتراح ورفع مذكرة احتجاج الى رئيس الحكومة البريطانية شجب فيها موقف القيادة العسكرية البريطانية ، كما اتصل برؤساء البعثات الاجنبية في مصر واطلعهم على برنامجه وعلى موقف القيادة البريطانية منه ، وبعث ببرقية الى الرئيس الامريكي ولسن ناشده فيها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتمكين الوفد المصري من حضور مؤتمر الصلح بباريس .

كانت بريطانيا قد رفضت في الوقت نفسه التصريح لوفد رسمي برئاسة رشدي باشا رئيس الحكومة المصرية بالسفر الى لندن حيث كان ينوي اجراء محادثات مع الحكومة البريطانية بصدد مستقبل مصر . وقد دفع هذا برشدي باشا الى تقديم استقالة حكومته الى السلطان فؤاد في مطلع كانون اول عام ١٩١٨ ، ورفض الاخير قبولها في حينه . فقد تدخل المندوب السامي البريطاني في الموضوع واشار على السلطان بعدم قبول الاستقالة فبقيت معلقة .

وخلال ذلك ، استدعت الحكومة البريطانية مندوبها السامي في مصر ، وقد وعد هذا رشدي باشا بأن يبذل ما في وسعه لاقناع حكومته بالموافقة على سفره بصحبة زميله عدلي يكن ، وناشد المندوب السامي رشدي باشا ان يعدل عن استقالته في حالة نجاح مسعاه ، لكن رشدي اشترط للموافقة على ذلك أن تطلق حرية السفر الى اوربا لكل الراغبين في السفر ، وبأن يصله رد الحكومة البريطانية في مدة مناسبة .

وعلى اية حال وافقت الحكومة البريطانية على السماح لرشدي باشا ، وعدلي يكن وحدهما بالسفر الى لندن ، في حين عارضت سفر غيرهما . فما كان من رشدي الاّ أن قدم استقالة حكومته في اول آذار عام ١٩١٩ وقبلها السلطان في الحال .

احتج الوفد في مذكرة رفعها الى السلطان على قبول استقالة وزارة رشدي باشا وعدها بمثابة استسلام للسياسة البريطانية الهادفة الى تطويع الشعب العربي في مصر . وطالب الوفد بأن يكلف رشدي باشا من جديد بتشكيل الوزارة . لكن السلطان تجاهل الاحتجاج . كما رفع الوفد في ٤ آذار من العام نفسه مذكرات الى رؤساء البعثات الاجنبية في مصر احتج فيها على منع بريطانيا حضور ممثلين عن مصر الى مؤتمر الصلح وممارستها ضغطاً على رشدي باشا انتهى باستقالته .(٧) وبالنظر للرقابة المفروضة على الصحف ، اضطر الوفد الى ان ينشر صور تلك المذكرات في منشورات وزعت في مختلف ارجاء مصر . وفعلت تلك المنشورات فعلها في دفع الشعب الى تأييد الوفد ، والوزارة المستقيلة . وتوالى وصول وفود تمثل الشعب

رفض الوفد الاقتراح ورفع مذكرة احتجاج الى رئيس الحكومة البريطانية شجب فيها موقف القيادة العسكرية البريطانية . كما اتصل برؤساء البعثات الاجنبية في مصر واطلعهم على برنامجه وعلى موقف القيادة البريطانية منه . وبعث ببرقية الى الرئيس الامريكي ولسن ناشده فيها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتمكين الوفد المصري من حضور مؤتمر الصلح بباريس .

كانت بريطانيا قد رفضت في الوقت نفسه التصريح لوفد رسمي برئاسة رشدي باشا رئيس الحكومة المصرية بالسفر الى لندن حيث كان ينوي اجراء محادثات مع الحكومة البريطانية بصدد مستقبل مصر . وقد دفع هذا برشدي باشا الى تقديم استقالة حكومته الى السلطان فؤاد في مطلع كانون اول عام ١٩١٨ . ورفض الاخير قبولها في حينه . فقد تدخل المندوب السامي البريطاني في الموضوع واشار على السلطان بعدم قبول الاستقالة فبقيت معلقة .

وخلال ذلك ، استدعت الحكومة البريطانية مندوبها السامي في مصر ، وقد وعد هذا رشدي باشا بأن يبذل ما في وسعه لاقناع حكومته بالموافقة على سفره بصحبة زميله عدلي يكن . وناشد المندوب السامي رشدي باشا ان يعدل عن استقالته في حالة نجاح مسعاه ، لكن رشدي اشترط للموافقة على ذلك أن تطلق حرية السفر الى اوربا لكل الراغبين في السفر ، وبأن يصله رد الحكومة البريطانية في مدة مناسبة .

وعلى اية حال وافقت الحكومة البريطانية على السماح لرشدي باشا ، وعدلي يكن وحدهما بالسفر الى لندن ، في حين عارضت سفر غيرهما ، فما كان من رشدي الا أن قدم استقالة حكومته في اول آذار عام ١٩١٩ وقبلها السلطان في الحال .

احتج الوفد في مذكرة رفعها الى السلطان على قبول استقالة وزارة رشدي باشا وعدها بمثابة استسلام للسياسة البريطانية الهادفة الى تطويع الشعب العربي في مصر . وطالب الوفد بأن يكلف رشدي باشا من جديد بتشكيل الوزارة . لكن السلطان تجاهل الاحتجاج . كما رفع الوفد في ٤ آذار من العام نفسه مذكرات الى رؤساء البعثات الاجنبية في مصر احتج فيها على منع بريطانيا حضور ممثلين عن مصر الى مؤتمر الصلح وممارستها ضغطاً على رشدي باشا انتهى باستقالته .[٢] وبالنظر للرقابة المفروضة على الصحف ، اضطر الوفد الى ان ينشر صور تلك المذكرات في منشورات وزعت في مختلف ارجاء مصر . وفعلت تلك المنشورات فعلها في دفع الشعب الى تأييد الوفد ، والوزارة المستقيلة . وتوالى وصول وفود تمثل الشعب

على بيت الامة - وهو الاسم الذي أطلق على منزل سعد زغلول - وعلى منزلي رشدي باشا وعدلي يكن ، تعلن تضامنها معهما ومع الوفد .(٨)

١ - نفي سعد زغلول : -

رأت السلطات البريطانية في مذكرات الاحتجاج التي رفعها الوفد الى السلطان والى رؤساء البعثات الاجنبية تحريضاً على المقاومة ضدها وتعرية لسياستها امام الرأي العام ، فما كان منها الا أن القت القبض على سعد وثلاثة من رفاقه في ٨ آذار عام ١٩١٩ وابعدتهم في اليوم الثاني الى جزيرة مالطا التي أختيرت منفاً لهم .

لم يفت نفي قادة الوفد من عزيمة بقية اعضائه ، إذ عقد هؤلاء اجتماعاً قرروا فيه ارسال مذكرة الى السلطان ضمنوها احتجاجهم على نفي قادة الوفد وناشدوا السلطان التزام جانب الشعب في هذه الازمة . كما بعثوا ببرقية الى "الحكومة البريطانية احتجوا فيها على اعتقال سعد وزملائه واعلنوا انهم ماضون في سبيلهم ، وسيواصلون الدفاع عن قضية بلادهم بكل الطرق المشروعة ، وارسلوا برقيات اخرى بالمعنى نفسه الى رؤساء البعثات الاجنبية في مصر .

٢ - ثورة آذار عام ١٩١٩ : -

كان اعتقال سعد ورفاقه بمثابة الشرارة التي اوقدت نار ثورة عام ١٩١٩ ، تلك الثورة التي لم تكن من تخطيط اي من الاحزاب التي كانت تعمل في مصر منذ ما قبل الحرب العالمية الاولى ، وانما كانت من صنع جماهير الشعب العربي في مصر الذي قاسى من وطأة الاحتلال وصمم على نيل الاستقلال التام .(٩)

وفي الامكان ان نقسم مراحل الثورة الى مرحلتين ، الاولى هي مرحلة الثورة العنيفة التي نشبت في آذار عام ١٩١٩ في اعقاب نفي سعد زغلول ورفاقه الى مالطا ، وهي مرحلة قصيرة زمنياً ، واتسمت بمواجهتها مقاومة شديدة من قبل القوات البريطانية ، وباشتراك جماهير الفلاحين فيها مشاركة فعلية ، وتخللها تأسيس حكومات وطنية مستقلة عن القاهرة كما في مدينتي زفتا والمنيا ، وتشكيل مجالس وطنية في مدن اخرى .

اما المرحلة الثانية ، فقد بدأت في نيسان من العام نفسه وهي مرحلة طويلة امتازت بتخلي الفلاحين عن الثورة ، واقتصارها على قطاعات الطلبة والعمال والموظفين والمحامين ، وبتركزها في المدن .(١٠)

انتشار الثورة :-

سرى نبأ اعتقال سعد ورفاقه ببطء وتناقض لان القيادة العسكرية البريطانية حظرت على الصحف نشر أية انباء عنه ، لكنه تناهى الى اسماع الطلبة في اليوم الثاني (٩ آذار) فقرروا على اثره الاضراب عن الدراسة وخرجوا من مدارسهم تتقدمهم الاعلام وهم يهتفون بحياة مصر والوفد وسعد زغلول وبسقوط الحماية البريطانية . واتسع نطاق الاضراب ليشمل طلبة الازهر والمعاهد العالية وبعض المدارس الثانوية ، اضافة الى جماهير غفيرة اخرى من الشعب انتظمت في مظاهرات طافت شوارع وميادين القاهرة .(١١)

وتوالت الاضرابات في الايام الاخرى وانضم اليها المحامون وسائقو الترام وسائقو سيارات الاجرة مما ادى الى شل حركة المواصلات . واقفلت المحال التجارية ابوابها .

وازاء تفاقم الموقف اصدرت القيادة العسكرية البريطانية اوامرها بحظر المظاهرات ، وانذرت المخالفين باحالتهم على المحاكم العسكرية ، وشرعت الدوريات البريطانية بالطواف في شوارع وميادين القاهرة واطلقت النار على المتظاهرين مما ادى الى سقوط عدد من الشهداء . والى تعاظم السخط ضد البريطانيين .

بلغت التظاهرات ذروتها في ١٧ آذار عندما اخترقت تظاهرة ضخمة شوارع القاهرة وشارك فيها مختلف فئات الشعب . ودفعت اساليب القمع التي استخدمتها السلطات البريطانية ضد المتظاهرين ، الى لجوئهم الى المعاملة بالمثل . فاقاموا المتاريس والحواجز في الطرق ، وحفروا الخنادق وشرعوا بمهاجمة مراكز الشرطة وتخريب السكك الحديدية واسلاك الهاتف . واتسع نطاق الثورة ليشمل المدن المصرية الاخرى كالاسكندرية وطنطا .

كان رد فعل المحتلين البريطانيين على الثورة عنيفاً ، اذ استخدموا ضدها اقوى اسلحة الفتك والدمار كالطائرات واسلحة دمدم والرشاشات كما اقاموا محاكم عسكرية لمحاكمة الثوار ، اصدرت احكاماً ضدهم بالحبس او الجلد او بكليهما مع

دفع غرامة . وشنوا حملات تفتيش شملت المقاهي والمحلات العامة ، بحجة البحث عن منشورات ثورية . وتمادوا في استخدام اساليب القمع ، اذ هددوا بانزال عقوبة الاعدام بحق اولئك الذين يهاجمون خطوط السكك الحديدية او البرق او الهاتف . واصدروا انذاراً يقضي بحرق القرى القريبة من منشآت الخطوط الحديدية التي تتعرض لهجمات من الثوار .

وازاء اشتداد الهجمات ضد الخطوط الحديدية ـ وكانت تشن عادة في الليل ـ اصدرت القيادة البريطانية امراً حددت بموجبه تنقلات المواطنين . فمن ذلك انها منعتهم من مغادرة دورهم بين الساعة التاسعة مساءاً والساعة الرابعة صباحاً .(١٢)

قررت الحكومة البريطانية امام احتدام الثورة ، تعيين احد كبار قادتها العسكريين وهو اللنبي ، مندوباً سامياً فوق العادة في مصر خلفاً ل (ونجت) الذي كان قد غادر مصر في ٢١ كانون الثاني عام ١٩١٩ . بناءً على استدعاء من حكومته .

وربما كان اختيار اللنبي بالذات في هذا الظرف يرجع الى تعليق الدوائر البريطانية اهمية على سمعته العسكرية واستغلالها في اشاعة جو من الارهاب وبالتالي تصفية الثورة . وحري بالذكر ان اللنبي كان قد نال شهرة كبيرة ابان الحرب العالمية الاولى ، فكان قائد حملة فلسطين وسوريا وفاتح القدس ، ثم هو ايضاً القائد العام للجيوش البريطانية في مصر منذ حزيران عام ١٩١٧ .(١٣)

انبرى اللنبي الذي وصل القاهرة في اواخر آذار عام ١٩١٩ ، مزوداً بصلاحيات واسعة لكبح جماح الثورة بالقوة ، ولو أنه اصطنع المسالمة فادلى بتصريحات مفادها انه قد عقد العزم على انهاء الاضطرابات ـ كما سمى الثورة ـ التي تشهدها مصر . لكن تلك التصريحات لم تفلح في تثبيط عزيمة الثوار بل أن موظفي الحكومة بدأوا ولأول مرة اضراباً عن العمل في بداية نيسان عام ١٩١٩ دام ثلاثة ايام ، رداً على اتهام كيرزن وزير الخارجية البريطاني اياهم في خطاب القاه في مجلس اللوردات في ٢٤ آذار عام ١٩١٩ بموالاتهم للبريطانيين ، وعدم تجاوبهم مع الثورة .

استندت سياسة اللنبي الى مباديء منها : ـ

١ ـ العمل على تأكيد الحماية البريطانية على مصر والسعي الى الحصول على تأييد دولي لها .

٢ ـ انهاء الثورة

٣ ـ تشكيل حكومة مصرية قوامها عناصر اقل عداءً للبريطانيين .
٤ ـ رفع الحظر عن سفر الزعماء المصريين الى اوربا ، وهو اجراء قصد به تهدئة الثورة .(١٤)

٢ ـ الافراج عن سعد وسفره الى باريس : ـ

اصدر اللنبي قراراً في ٧ نيسان عام ١٩١٩ قضى بالافراج عن سعد ورفاقه وبالترخيص بسفر القادة المصريين . وعد هذا الاجراء بمثابة نهاية المرحلة الايجابية من الثورة . وتشكلت وزارة جديدة في ٩ نيسان عام ١٩١٩ برئاسة رشدي باشا وكانت تحظى بقدر من التأييد الشعبي نتيجة لتعاطفها مع الوفد

غادر عدد من رجال الوفد القاهرة في ١١ نيسان في طريقهم الى مالطا وهناك انضم اليهم سعد ورفاقه ، ومن ثم واصلوا سفرهم الى باريس . وعقب وصول الوفد ميناء مارسيليا في ١٨ نيسان ، حاول رئيسه سعد باشا عقد لقاء مع الرئيس الاميركي ولسن ، لكن المحاولة منيت بالفشل بل ان الاخير اعترف بالحماية البريطانية على مصر ، واصدرت دار الحماية البريطانية في مصر بياناً بهذا الشأن في ٢٢ نيسان سنة ١٩١٩ .

اثار اعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر صدمة شديدة في مصر ، وتلتها صدمة اخرى عندما أقر مؤتمر الصلح بباريس تلك الحماية . وكان الشعب العربي في مصر يعتقد بأن نظام الحماية ما هو الا اجراء اقتضته ظروف الحرب وتوقعوا الغاءه حال انتهاء الحرب . وقد احتج الوفد بشدة على موقف مؤتمر الصلح من الحماية .

لم يفتّ الاخفاق الذي واجهه الوفد في باريس من اصرار الشعب العربي في مصر ، فاستمر يناضل من اجل الاستقلال ، وواصل البريطانيون من جانبهم تجاهل مطاليبه . ولما كانت الصحافة تخضع لرقابة مشددة ، فلم يبق امام الحركة الوطنية من وسيلة للتعبيرَ عن شجبها للسياسة البريطانية سوى الصحافة السرية التي كانت تندد بهذه السياسة مثل صحيفة المصري الحر) التي كان يصدرها الطلبة. وقد حاربت السلطات البريطانية هذه الصحف فهددت محرريها وموزعيها بانزال اقسى العقوبات ضدهم .(١٥)

واذ اطمأنت الحكومة البريطانية الى استمرار حمايتها على مصر، ارتأت تخفيف قبضتها عليها، فأقدمت على الغاء المحاكم العسكرية، وأفرجت عن بعض المعتقلين السياسيين والغت الرقابة على الصحف ولو أن هذا الالغاء كان صورياً اكثر منه حقيقياً.

٤ ـ لجنة ملنر :ـ

استقر رأي الحكومة البريطانية على ايفاد لجنة الى مصر للتحقيق في اسباب الثورة. وقد اعلن عن تشكيلها بصورة رسمية في لندن في ٢٢ ايلول عام ١٩١٩ برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطاني (وهو من رجال الاحتلال القدامى وكان قد شغل منصب مستشار مالي للحكومة المصرية لمدة (٢٥) عاماً). وتألفت اللجنة من خمسة اعضاء. واعدت الحكومة المصرية بناءً على تعليمات تلقتها من السلطات البريطانية التقارير والبيانات والاحصاءات اللازمة لتكون تحت تصرف اللجنة عند قدومها.

كان رد فعل الشعب العربي في مصر تجاه تشكيل اللجنة سريعاً وعنيفاً. اذ اندلعت مظاهرات صاخبة في القاهرة هتف المتظاهرون خلالها بالاستقلال، وبسقوط لجنة ملنر، كما امتلأت الصحف برسائل بعث بها المواطنون وهي تندد باللجنة وتدعو الى مقاطعتها.

ومهما يكن من امر، فقد وصلت اللجنة الى مصر في اوائل كانون الاول عام ١٩١٩. فسارع الشعب العربي في مصر الى الاعراب عن سخطه لقدومها فاضرب الطلبة عن الدراسة، وانطلقت مظاهرات ضخمة في العديد من المدن المصرية، وتوالت الاضرابات والاحتجاجات ضد اللجنة مما دفع بالسلطات البريطانية الى اعادة فرض الرقابة على الصحف.(١٦)

ترافق مع زيارة لجنة ملنر الى مصر وقوع حادثين ساعدا على عزلتها، الاول : اعتداء الجنود البريطانيين على الازهر في ١١ كانون اول عام ١٩١٩، والثاني صدور بيان بتوقيع ستة من اعضاء الاسرة المصرية الحاكمة، يدعو الى استقلال مصر استقلالاً تاماً ودون قيد او شرط، وقد ارسل هؤلاء خطاباً بهذا المعنى الى ملنر(١٧)

امضت لجنة ملنر زهاء ثلاثة اشهر في مصر درست خلالها اوضاع مصر بشكل عام، واسباب الثورة بوجه خاص. وكان السلطان فؤاد ووزراؤه هم المصريين الوحيدين الذي اتصلوا بها.

غادرت اللجنة مصر في ١٨ آذار عام ١٩٢٠. وورد في التقرير الذي اعدته اللجنة ان الحالة في مصر في غاية الخطورة، وان مسؤوليتها لا تقع على عاتق نفر من المحرضين او العملاء الاجانب حسبما تدعيه المصادر البريطانية الرسمية. واعترف التقرير بمسؤولية الحكومة البريطانية عن الثورة ولو انه حاول ان يخفف منها بزعمه انها مسؤولية جزئية. واكد التقرير على ان ادعاءات بريطانيا بان وجودها في مصر هو وجود مؤقت، وان غايتها هي العمل على تهيئة الظروف التي تؤمن الاستقلال لمصر، لا تستند الى الواقع في شيء.[١٨] وانتهت اللجنة الى نتيجة مفادها هي ان مصر لن تفاوض مع البريطانيين الا من خلال سعد زغلول.

ومن جهة اخرى، أحس سعد وكان قد امضى سنة كاملة في باريس دون ان يحرز اية نصر لقضية بلاده، ان القضية غدت مسألة ثنائية تخص مصر وبريطانيا، سيما بعد ان اقر مؤتمر الصلح الحماية على مصر كما اسلفنا. لذلك ادرك سعد ضرورة اقامة اتصالات مع لجنة ملنر فيما اذا اراد الخروج بنتيجة يبرر فيها استمرار بقائه في باريس والا فسيضطر الى العودة الى مصر خالي الوفاض. وكلف سعد زغلول عدلي يكن بالتوسط بينه وبين لجنة ملنر، وقبل عدلي المهمة، وسافر الى بريطانيا ثم عاد الى باريس وطلب الى الوفد التهيؤ للبدء بالمحادثات.[١٩] ووصل الوفد الى لندن في اوائل حزيران سنة ١٩٢٠، وبدأ محادثات مع ملنر في مقر وزارة المستعمرات البريطانية. وقدم ملنر مشروع معاهدة الى الوفد لكن الاخير رفضه، كما عرض الوفد بدوره مشروع معاهدة على ملنر ورفضه الاخير ايضاً. وهكذا توقفت المفاوضات ثم استؤنفت بعد ذلك بوساطة عدلي يكن. وتمخضت عن مسودة معاهدة اعدتها لجنة ملنر وسلمتها الى عدلي يكن في ١٨ آب عام ١٩٢٠ لكي يعرضها على الوفد.

لم يتفق الوفد المصري على موقف موحد ازاء المشروع الاخير فعلى حين ارتأى فريق منه قبول المعاهدة بعد ادخال تعديلات عليها، ارتأى فريق آخر رفضها كلياً. وقد استقر الرأي في النهاية على طرح المعاهدة على الشعب العربي في مصر لكي يبدي رأيه فيها. وكلف الوفد اربعة من اعضائه ممن اسهموا في المفاوضات بالعودة الى مصر ليتولوا مهمة اجراء الاستفتاء على المعاهدة. وحري بالذكر ان سعداً كان قد

ارسل خطاباً الى اللجنة المركزية للوفد في مصر اوضح فيه ان المعاهدة ما هي الا معاهدة حماية وليست معاهدة استقلال ، وناشدهم مصارحة الشعب بهذه الحقيقة .

استغرقت مهمة الوفد في مصر زهاء شهر واحد عاد بعدها الى باريس في مستهل تشرين الاول عام ١٩٢٠ حيث عقد اجتماعاً فيها مع بقية اعضاء الوفد . درسوا خلاله التقارير التي رفعها الاعضاء الموفدون عن نتيجة الاستفتاء بشأن مشروع ملنر . وقد اعرب الشعب العربي في مصر عن تحفظات عدة ازاءه .

اوفد ملنر مندوباً الى باريس لدعوة الوفد الى زيارة لندن بغية استكمال المباحثات . فسافر الوفد الى لندن وأطلع سعد ملنر على التحفظات التي ابداها الشعب العربي في مصر على مشروعه ، لكن ملنر رفض مناقشة التحفظات ، وأصر على احد امرين ، اما قبول المعاهدة برمتها او رفضها كلياً . وتمسك سعد من جانبه بالتحفظات . وتوقفت المفاوضات بسبب اصرار كل من الطرفين على موقفه .

وغادر الوفد لندن في ١٠ تشرين ثاني عام ١٩٢٠ . وفي ٢٥ من الشهر ذاته دعي الوفد ثانية للاجتماع بملنر وقبل ملنر في هذا الاجتماع مناقشة تحفظات الوفد وهي ثمانية تحفظات .(٢٠)

كان ملنر قد قدم تقريراً عن محادثاته مع الوفد الى الحكومة البريطانية في ٩ كانون اول عام ١٩٢٠ ، ولم تأذن الاخيرة بنشره الا في ١٩ شباط عام ١٩٢١ . وقد حث ملنر في تقريره ، حكومته بالعدول عن نظام الحماية واقترح عقد معاهدة توفق بين تطلعات مصر وبين ضمان مصالح بريطانيا . واوصى بأن تحصل الاخيرة على ضمانات لابقاء قوة عسكرية في مصر لحماية مواصلاتها ، وان تعطى حق الرقابة على التشريعات ، وعلى الشؤون التي تخص الاجانب ومصالحهم مقابل الاعتراف باستقلال مصر ، والتعهد بالامتناع عن التدخل في شؤونه الداخلية ، فضلاً عن ابقاء الحالة في السودان على ما هي عليه .

تبنت الحكومة البريطانية بعد دراستها التقرير سالف الذكر فكرة تغيير نظام الحماية ، وعليه ابلغت السلطان فؤاد في ٢٦ شباط عام ١٩٢١ ، برغبتها في تبادل وجهات النظر حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للبحث في امكانية استبدال نظام الحماية بعلاقات من نمط جديد من شأنها ان تكفل مصالح بريطانيا ، وتلبي في الوقت ذاته مطالب الشعب العربي في مصر واستجاب فؤاد لهذا

العرض . وتشكلت وزارة جديدة في مصر في اواسط اذار عام ١٩٢١ برئاسة عدلي كان في مقدمة مهماتها استئناف المفاوضات .(٣١)

عرض عدلي على سعد الاشتراك في المفاوضات ووافق الاخير على ذلك فقدم الى مصر من باريس في ٤ نيسان عام ١٩٢١ . لكن الخلاف سرعان ما دَب بين سعد وعدلي اذ أصر الاخير على ان يقود بنفسه دفة المفاوضات بوصفه رئيساً للحكومة، فيما طالب سعد بان تكون رئاسة المفاوضات له باعتباره ممثلاً عن الشعب .(٣٢) وقد ادى الخلاف الى حدوث اول انقسام في صفوف الوفد . وعرف اولئك الذين خرجوا من صفوفه بالمنشقين .

ومهما يكن من امر ، فقد تشكل وفد المفاوضات برئاسة عدلي ، ووصل هذا الى لندن في ١١ تموز عام ١٩٢١ وبدأ محادثاته مع كيرزن وزير الخارجية البريطاني . وقد استغل البريطانيون الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلي واشتطوا في شروطهم . وعلى اية حال ، انتهت المفاوضات الى الاخفاق بسبب اصرار البريطانيين على الاحتفاظ بقوات لهم في مصر ، ولبروز خلافات حول مسألة الاشراف على السياسة الخارجية لمصر .

وعاد عدلي الى مصر في مطلع كانون اول عام ١٩٢١ ورفع تقريراً الى السلطان اوضح فيه استحالة قبول المشروع البريطاني واتبعه بتقديم استقالته في ٨ كانون اول من العام نفسه ، بعد ان تبين له عزم بريطانيا على نفي سعد زغلول .

كان اللنبي قد قابل السلطان فؤاد قبل يومين من عودة عدلي الى مصر وسلمه بلاغاً يتضمن ايضاحات حول سياسة الحكومة البريطانية ازاء مصر جاء فيه « ان الحكومة البريطانية تتمسك بابقاء قوات عسكرية في مصر ، وباشتراك مستشارين بريطانيين في وزارتي المالية والعدل ، وبأنها تصر على الاحتفاظ بنفوذها في مصر . وقد ناشد سعد في نداء وجهه الى الشعب في ٧ كانون اول عام ١٩٢١ بمواصلة النضال ، ونديد بالبلاغ البريطاني ودعا الى عقد اجتماع عام في ٢٣ كانون اول من العام نفسه .

٥ ـ نفي سعد زغلول للمرة الثانية : ـ

اتخذت السلطات البريطانية من موقف سعد ذريعة لاعتقاله ، فاعتقلته بصحبة عدد من رفاقه في اليوم المحدد للاجتماع ونفته الى جزيرة سيشل الواقعة شمال شرق

مدغشقر، ومكث فيها بعض الوقت، قبل نقله الى جبل طارق في ١٨ آب عام ١٩٢٢ على اثر تدهور حالته الصحية. قابل الشعب العربي في مصر اعتقال سعد بمشاعر السخط، فنظم العديد من التظاهرات ضد السلطات البريطانية، وحث الوفد في بيان اصدره في كانون الاول عام ١٩٢٢ الشعب على اعلان المقاومة السلبية ضد بريطانيا عن طريق وقف كل اشكال التعامل معها. (٢٤)

افسح نفي سعد، الذي كان يمثل من وجهة النظر البريطانية الاتجاه الثوري ـ المجال امام الحكومة البريطانية للوصول الى اتفاق مع العناصر الاقل ثورية. اذ بدأ اللنبي اتصالات معها اسفرت عن التوصل الى مشروع اتفاق في مستهل عام ١٩٢٢، نص على ان تشكل وزارة برئاسة عبد الخالق ثروت مقابل موافقة الحكومة البريطانية على الغاء الحماية، والاعتراف باستقلال مصر، مع احتفاظ بريطانيا بعدد من الامتيازات في مصر.

وتنفيذاً لهذا الاتفاق اصدرت بريطانيا تصريحاً من جانب واحد في ٢٨ شباط عام ١٩٢٢، الغت بموجبه الحماية، واعلنت استقلال مصر، واحتفظت فيه لنفسها باربع نقاط ارتئي ان تكون مدار مفاوضات في المستقبل بينها وبين مصر. وهي كالآتي: ١ ـ تأمين المواصلات البريطانية في مصر ٢ ـ حماية مصر ضد كل تدخل اجنبي ٣ ـ حماية مصالح الاجانب والاقليات ٤ ـ السودان. (٢٥)

عُد الغاء نظام الحماية بمثابة اهم نتيجة من نتائج ثورة عام ١٩١٩. ولو ان غالبية الشعب العربي في مصر قابل تصريح ٢٨ شباط عام ١٩٢٢ بالحذر الشديد، ولا سيما وانه كان قد مُهد لاصداره بنفي سعد زغلول ورفاقه، فلم يكن من السهل اقناع هذه الغالبية بان سياسة يُمهد لها بنفي زعيم البلاد يكون فيها خير للامة. (٢٦)

شن الوفد حملة عنيفة على التصريح، ووصفه بانه (الاستقلال مع العار). وهكذا خاب ظن اللنبي الذي كان يعتقد انه لمجرد أن يلوح للشعب العربي في مصر باستقلال مزيف فسيصرفه ذلك عن المطالبة بالاستقلال الحقيقي، وسيضع حداً لمقاومته التي ظلت مستعرة الاوار طيلة ثلاث سنوات.

ومن ناحية اخرى، لم يخل تصريح ٢٨ شباط من مكاسب متواضعة للحركة الوطنية في مصر. اذ انهى الحماية على مصر والتي جاهدت بريطانيا كثيراً في

سبيل الابقاء عليها ، والحصول على اعتراف دولي بها . كما ترتب على الغاء الحماية عدة تغييرات منها ، انشاء وزارة للخارجية بعد ان كانت ملغاة طيلة عهد الحماية . وكف المستشار البريطاني عن حضور جلسات مجلس الوزراء وهو امتياز كان يتمتع به منذ بداية الاحتلال البريطاني لمصر ، وتعيين وكلاء وزراء مصريين في بعض الوزارات بدلاً من الوكلاء البريطانيين . (٢٧)

وعلى اية حال ، انبرت وزارة ثروت وهي التي تشكلت في اعقاب صدور تصريح ٢٨ شباط لتطبيق بنود التصريح . وفي مقدمتها اعلان دستور جديد لمصر . فشكلت في مطلع نيسان عام ١٩٢٢ لجنة لهذا الغرض تألفت من (٣٠) عضواً من رجال السياسة والقانون والدين والمال والتجارة وغيرهم . وقد رفضت المنظمات الوطنية كالوفد ، والحزب الوطني الاشتراك في عضوية اللجنة ، بل ان الوفد نعت اللجنة بـ (لجنة الاشقياء) وطالب بان تناط مهمة اعداد الدستور بلجنة ينتخبها الشعب . (٢٨)

وكان السلطان فؤاد قد اعلن منذ (١٥) آذار عام ١٩٢٢ ، استقلال مصر ، واتخذ لنفسه لقب ملك مصر .

لم تكن الحكومة البريطانية تبغي من اصدار تصريح ٢٨ شباط سوى تخدير الشعب ، ولم تنظر الى الاستقلال الذي تضمنه التصريح نظرة جدية بدليل انها كانت قد اوعزت في نفس اليوم الذي أعلن فيه استقلال مصر الى ممثليها في الخارج ، ابلاغ الحكومات المعتمدين لديها ، بان انهاء الحماية على مصر ، ليس من شأنه ان يحدث أي تغيير في الاوضاع القائمة في مصر ، او في علاقاتها مع بريطانيا ، وان بريطانيا تعتبر اي تدخل في شؤون مصر عملاً غير ودي ، وتعد كل اعتداء على مصر عملاً يوجب عليها ان تمنعه بجميع الوسائل المتاحة . (٢٩)

دخلت مصر في مرحلة جديدة عقب انتهاء ثورة عام ١٩١٩ ، قوامها هبوط المد الثوري الذي اشاعته تلك الثورة . وظهور تكتلات سياسية تعد امتداداً لتلك التي كانت قائمة قبل الحرب مع بعض الاختلافات ، وانشغلت هذه التكتلات بالتنافس على السلطة ، وترتب على هذا بمرور الوقت اقصاء القوى الشعبية عن اداء دورها ، وعندما ادركت الجماهير ان المسألة لم تعد سوى وصول بعض الرجال الى الحكم ، ولا تجد لديهم ما يتصل بحياتها اليومية ، فقدت ثقتها برجال الحركة الوطنية ، وزاد في الطين بلة ما اعتور الحياة البرلمانية من مفاسد ، ومن تدخل السلطة

التنفيذية في الانتخابات ، وبقاء الاداة الحكومية دون اصلاح او تطوير ، واهمال الدولة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية .(٣٠)

كما كان من معالم هذه المرحلة ظهور القصر من جديد على مسرح السياسة . فحين اعلن فؤاد نفسه ملكاً ازداد طموحه وتعلقه بالسلطة واتجه الى احياء سلطة اسلافه الاستبدادية بالقدر الذي تسمح به الظروف الجديدة .

وبذلك كان الغاء الحماية بمثابة ايذان بعودة المنافسة القديمة بين القصر وبين رجال الحركة الوطنية . ووقف البريطانيون من هذه المنافسة موقف المتفرج تارة ، وتدخلوا تارة اخرى لتغليب احد الطرفين على الاخر ولم يكن يهمهم في هذا الصراع سوى ضمان مصالحهم .(٣١)

لم يكتب لوزارة ثروت البقاء طويلاً في الحكم . اذ رفعت استقالتها في اواخر تشرين الثاني عام ١٩٢٢ ، بسبب حدوث نزاع بينها وبين الملك فؤاد حول بعض المسائل الدستورية واعقبتها وزارة اخرى لم تبق في دست الحكم الا شهرين .

اما عن الدستور فقد صدر في ١٩ نيسان عام ١٩٢٣ . ولم يلق ترحيباً من الملك بالرغم من الصلاحيات العديدة التي منحها اياه . وكان من ضمنها حل مجلس النواب ، وتأجيل انعقاده ، واصدار مراسيم في حالة غياب البرلمان ، وتعيين الوزراء واقالتهم ، اضافة الى صلاحيته في تعيين خُمس عدد اعضاء مجلس الشيوخ .(٣٢)

واعقب صدور الدستور اعلان قانون الانتخابات في ٣٠ نيسان عام ١٩٢٣ .

لم يؤد نفي سعد غرضه ، إذ استمر تدهور العلاقات بين مصر وبريطانيا أثناء نفيه ، ولم تهدأ مشاعر السخط ضد البريطانيين ، وغدا مطلب الافراج عن سعد وزملائه في مقدمة البرامج الوزارية ، بل أن كثيراً من الساسة البريطانيين انضموا الى صفوف الداعين الى اخلاء سبيل سعد . ولم تستطع الحكومة البريطانية ان تصم آذانها تجاه تلك المطالب ، فافرجت عنه في اواخر آذار عام ١٩٢٣ وكان معتقلاً في حينه في جبل طارق . ثم اطلقت سراح المعتقلين في مصر . وفي اواخر مايس من العام نفسه افرجت عن المنفيين في جزيرة سيشل . ونشرت الحكومة المصرية بياناً في ٢٠ تموز سنة ١٩٢٣ اوضحت فيه أن بوسع جميع المبعدين عن مصر العودة اليها . فعاد سعد الى مصر في اواسط ايلول واحتفى الشعب بعودته احتفاءً كبيراً .(٣٣) .

وعندما أزف موعد اجراء الانتخابات النهائية لانتخاب اعضاء مجلس النواب في

مطلع عام ١٩٢٤ ـ وكانت تتم على مرحلتين وفقاً لقانون الانتخاب ـ ساهم الوفد فيها بالرغم من انها جرت طبقاً للدستور الذي سبق وان عارضه، وفاز بـ (١٨٨) مقعداً من اصل مجموع مقاعده البالغة (٢١٥) مقعداً ، مما اضطر الملك الى ان يكلف سعد زغلول بصفته زعيماً لحزب الأغلبية بتشكيل الوزارة الجديدة . وقد أطلق عليها اسم وزارة الشعب ، وكانت الوزارة الاولى والاخيرة التي شكلها سعد زغلول . وجدير بالذكر ان الوفد تحول في هذه الاثناء الى حزب سياسي بعد أن كان تنظيماً شعبياً مفتوحاً .

اتخذت وزارة الشعب مواقف وطنية ازاء المحتلين والاجانب ، وافرجت عن السجناء السياسيين الذين ادانتهم المحاكم العسكرية البريطانية . وفي ١٥ آذار عام ١٩٢٤ جرت مراسيم افتتاح اول برلماني مصري انبثق عن انتخابات حرة .

وعندما تسنمت وزارة حزب العمال الحكم في بريطانيا في مطلع عام ١٩٢٤ بعث رئيسها ماكدونالد ببرقية الى سعد زغلول اعرب فيها عن استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية . ورحب سعد بهذه الدعوة وغادر مصر في ٢٥ تموز عام ١٩٢٤ قاصداً باريس ، ثم غادرها الى لندن في ٢٣ ايلول من العام نفسه . لكن المفاوضات لم تستمر طويلاً إذ توقفت بعد ثلاثة اجتماعات نتيجة لرفض الجانب البريطاني مطالب سعد وكانت كالآتي .

١ ـ جلاء جميع القوات البريطانية عن مصر .
٢ ـ سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .
٣ ـ انهاء كل اشكال السيطرة البريطانية على الحكومة المصرية .
٤ ـ توقف الحكومة البريطانية عن ادعاءاتها في حماية الاجانب والاقليات .
٥ ـ كف الحكومة البريطانية عن الادعاء بالاشتراك في حماية قناة السويس .
٦ ـ تمسك مصر بحقها الكامل في ادارة السودان . (٣٤)

ورجع سعد الى مصر في ٢٠ تشرين اول عام ١٩٢٤ .

كانت وزارة سعد موضع كراهية كل من القصر والحكومة البريطانية . وكان كلاهما يستغل الفرصة للاطاحة بها . وقد تهيأت الفرصة حينما وقع حادث اغتيال لي ستاك قائد الجيش المصري وحاكم السودان العام في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٤ . إذ سلم اللنبي مذكرة الى حكومة سعد زغلول في ٢٢ تشرين الثاني من العام نفسه ضمنها سبعة مطالب كان منها ، تقديم اعتذار رسمي عن الحادث ، والبحث عن

الجناة وانزال اقسى العقوبات ضدهم ، وفرض حظر على كل التظاهرات السياسية ، ودفع غرامة مالية كبيرة مقدارها نصف مليون جنيه ، وسحب الموظفين المصريين والوحدات المصرية من السودان في ظرف اربع وعشرين ساعة بحجة تحريضهم السودانيين على الثورة ضد البريطانيين .

كما قدم اللنبي في اليوم نفسه مذكرة ثانية ضمنها مطالب جديدة .

٦ ـ استقالة حكومة سعد زغلول : ـ

استجاب سعد لبعض من تلك المطالب فيما رفض بعضها الاخر ، فما كان من الحكومة البريطانية إلا ان اوعزت الى حكومة السودان (وهي حكومة قوامها موظفون بريطانيون) باخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان ، ثم اعقبت ذلك باحتلال كمرك الاسكندرية . واحتج سعد على هذه الاعمال بتقديم استقالة حكومته في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٢٤ وقبلها الملك في اليوم التالي .

عدت استقالة وزارة سعد زغلول ـ وهي التي كانت تحظى بتأييد شعبي كبير ـ بمثابة انتصار للقوى الاستعمارية والرجعية في مصر . وينبغي التنويه بان مهام الحركة الوطنية في مصر لم تعد تقتصر في هذه الاونة على مناهضة الاستعمار البريطاني بل تعدته الى القصر الذي انحاز ـ عقب اعلان دستور عام ١٩٢٣ ـ الى صفوف اعداء الحركة الوطنية التي كان يجسدها حزب الوفد . وعمد القصر الى تحجيم واضعاف الحزب الاخير بوسائل شتى منها تأسيس احزاب موالية له مثل حزب الاتحاد الذي انشيء في عام ١٩٢٥ ، وكذلك اصدار تعليمات تقضي بمنع الطلاب ـ الذين كانوا يولفون سنداً قوياً لحزب الوفد ولرئيسه سعد ـ من مزاولة اي نشاط سياسي ، كما ان عدداً كبيراً من ضباط الجيش المصري العائدين من السودان ، عينوا في مناصب ثانوية في الشرطة وخفر السواحل وغيرهما بهدف تشتيتهم .(٣٥)

اتسمت الفترة التي اعقبت استقالة وزارة سعد زغلول بمجيء حكومات رجعية استسلمت لمطالب البريطانيين كوزارة احمد زيور التي دشنت حكمها بالانصياع لتلك المطالب التي تضمنها الانذار البريطاني ورفضها سعد زغلول .

كما كان من معالم هذه الفترة تزييف نتائج الانتخابات ، وعرقلة الحياة النيابية وفرض القيود على الحريات ، اضافة الى استمرار تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية لمصر .

اما عن حزب الوفد ورئيسه سعد زغلول فقد ظل يحتفظ بشعبيته في هذه الفترة بدليل استمراره في الفوز في الانتخابات . فعلى سبيل المثال احرز حزب الوفد نجاحاً في الانتخابات التي جرت في مايس عام ١٩٢٦ ، ولو أن سعداً احجم عن تأليف وزارة تحت ضغط السلطات البريطانية . إذ حال جورج لويد ، الذي عين مندوباً سامياً في مصر في تشرين اول عام ١٩٢٥ دون ترأس سعد للوزارة بحجة مسؤوليته عن حادث مقتل حاكم السودان العام بالنظر لما اثارته وزارته من مشاعر عدائية ضد البريطانيين . وانتهى المطاف بسعد الى اكتفائه بمنصب رئيس مجلس النواب ، وظل في هذا المنصب حتى وافته المنية في ٢٣ آب عام ١٩٢٧ .

تركت وفاة سعد فراغاً كبيراً في الحياة السياسية في مصر ، لم يستطع احد من خلفائه ان يملأه . وعلى اية حال ، تقلد مصطفى النحاس رئاسة حزب الوفد . وتدنى نفوذ الحزب في عهد الاخير لا سيما بعد ان نجح القصر في استمالة عدد من قادته اليه ممّن كانوا يعارضون لاسباب مختلفة زعامة النحاس للحزب . بل عانى الحزب من انقسام خطير في صفوفه في عام ١٩٣٢ .

ومن جهة ثانية ، انعشت وفاة سعد امال البريطانيين في امكان التوصل الى اتفاق مع مصر . فاستؤنفت المباحثات في عام ١٩٢٧ وتواصلت حتى عام ١٩٣٠ دون التوصل الى اي نتيجة .

والمعروف ، ان حزب الوفد الذي مثل مصر في المفاوضات التي دارت في عام ١٩٣٠ كان قد تخلى عن سياسته السابقة في مناهضة بريطانيا ، وتحول الى خطب ودها . وتجلى ذلك في تصريح ادلى به النحاس عقب اختتام مباحثاته مع البريطانيين مفاده انه وإن كان قد فشل في الوصول الى معاهدة لكنه كسب صداقة بريطانيا .(٣١)

ومهما يكن من امر ، فقد حفلت فترة الثلاثينات من القرن الحالي بتطورات مهمة في الساحتين الداخلية والدولية دفعت بكلا الطرفين المصري والبريطاني الى البحث عن مخرج للمسائل المعلقة بينهما . ففي الصعيد الداخلي شهدت مصر صراعاً

حزبياً عنيفاً بلغ من حدته ان ظهرت مطالب تدعو لتأسيس جبهة وطنية في مصر. وتأسست هذه بالفعل في اواخر عام ١٩٣٥ من جميع الاحزاب باستثناء الحزب الوطني.(٣٧)

أما على الساحة الدولية، فقد حدثت تطورات عدة منها ان عصبة الامم، وهي منظمة عالمية تأسست عقب الحرب الاولى، ضعفت ولم يعد لها احترام كبير بين الدول، ونمو قوة اليابان في شرق آسيا حتى اصبحت تشكل تهديداً خطيراً للنفوذ البريطاني في الصين، وفي جنوب شرق اسيا، وازدياد مطالبة الهند بحقها في الاستقلال. وتنامي الوعي بين الشعوب المغلوبة وتمسكها بحقها في تقرير مصائرها ومثابرتها على الكفاح. ولم يعد في وسع بريطانيا الاستمرار في اتباع اسلوب التهديد باستعمال القوة، ووجدت ان مصلحتها تقتضي مراعاة مصالح الشعوب بجانب الاهتمام بمصالحها الذاتية. وكانت بريطانيا قبل ذلك تنظر الى مصالحها وحدها وتضعها فوق كل اعتبار.

٧ ـ الغزو الايطالي للحبشة واثره في العلاقات المصرية / البريطانية : ـ

قامت ايطاليا في اواخر عام ١٩٣٥ بالاستيلاء على الحبشة، وعندها وجدت مصر نفسها في موقف محفوف بالمخاطر من ناحية حدودها الغربية حيث كانت ايطاليا تحتل ليبيا، ومن ناحية حدودها الجنوبية الشرقية بعد ما نجح الايطاليون في احتلال الحبشة. وزاد من خطورة الموقف ان اطماع ايطاليا لم تقف عند حد السيطرة على الحبشة بل تعدتها الى محاولة تأسيس نفوذ لها في البحر المتوسط وفي مصر. وجدير بالذكر أن الاخيرة نفذت بعضاً من العقوبات التي فرضتها عصبة الامم ضد ايطاليا. وكان احتجاج ايطاليا الشديد على تنفيذ مصر لهذه العقوبات من العوامل التي عادت فاشعرت مصر بالخطر الايطالي الدائم. لا سيما وأنه كان بين العقوبات التي فرضت على ايطاليا، اغلاق قناة السويس بوجه سفنها. وكان الايطاليون قد عقدوا العزم على شن عدوان جديد ضد اية دولة تتحدى مركزهم الجديد.

ج ـ معاهدة عام ١٩٣٦ : ـ

رأت مصر ـ ازاء كل ذلك ـ أن من الافضل لها الوصول الى اتفاق مع بريطانيا خشية وقوعها فريسة لغزو ايطالي وشيك الوقوع. وشعرت بريطانيا من ناحيتها

بضعف مركزها في مصر بالرغم من تواجد قواتها فيها ، لان مركزها هذا كان يستند الى القوة فحسب .(٣٨)

بدأت محادثات تمهيدية في القاهرة في اوائل آذار سنة ١٩٣٦ ، وترأس الجانب المصري مصطفى النحاس ، على حين ترأس الجانب البريطاني المندوب السامي مايلز لامبسون . وانتهت المباحثات في ٢٦ آب من العام ذاته بالتوقيع على معاهدة نصت على ان تضع مصر موانئها ومطاراتها ووسائل مواصلاتها تحت تصرف بريطانيا في حالة الحرب ، وعلى أن تسحب الاخيرة قواتها الى منطقة القناة . اما بالنسبة الى السودان ، فقد تضمنت المعاهدة استمرار الحكم الثنائي فيه . وحدد اجل المعاهدة بعشرين عاماً . وحققت المعاهدة بعضاً من المكاسب ، والتي كان من شأنها تقليل فرص الاحتكاك بين مصر وبريطانيا ، كاعترافها بأن لمصر وحدها حق حماية الاجانب ، ونصها على الغاء الامتيازات الاجنبية خلال فترة وجيزة .(٣٩)

وجدير بالذكر ان الوفد المصري الى المفاوضات كان يضم ممثلين عن (١٣) حزباً . وقد وقعوا جميعاً على المعاهدة . وكان هذا الاجراء بنظر انطوني ايدن بمثابة اجراء يحول دون تنصل اي من تلك الاحزاب من المعاهدة .(٤٠) وفي الواقع ، لم تكن المعاهدة سوى حماية مقنعة ، واضفت الصفة الشرعية على الوجود الاستعماري البريطاني في مصر . وذلك ما ادركه الشعب العربي في مصر ، بالرغم من الهالة التي حاول الوفد ان يحيط بها المعاهدة ، وعدّه لها! نصراً كبيراً لمصر ، ووصفه لها بانها (معاهدة الشرف والاستقلال) .

حفلت الحقبة التي اعقبت معاهدة عام ١٩٣٦ باحداث على درجة كبيرة من الاهمية في تاريخ مصر ، منها وفاة الملك فؤاد في اواخر نيسان عام ١٩٣٦ ، وتسنم فاروق العرش بعد فترة وصاية قصيرة الاجل وقد استأثر الاخير بالحكم وغدا مصدراً لكل السلطات . وجعل الوزارات ادوات طيعة في يديه ، بل اصبح القوة الثانية في مصر بعد سلطة الاحتلال ، لا سيما وانه لم يعد في وسع حزب الوفد الوقوف بوجه فاروق نظراً لتدهور مكانته . فقد واجه حزب الوفد انقساماً خطيراً ثالثاً في عام ١٩٣٦ عندما انشقت عنه فئة عرفت بالهيئة السعدية . وتظافرت عوامل اخرى على خفض رصيده من التأييد الشعبي وادت بالتالي الى عجزه عن قيادة الجماهير ، اولها ان اهم قضية كان يستغلها حزب الوفد في تحريك الجماهير وهي قضية الاستقلال قد خفتت بعد ابرام معاهدة عام ١٩٣٦ ، وثانيها ان الصلة الوثيقة التي تربط الدستور بالاستقلال والتي كانت تطبع مرحلة ما قبل المعاهدة ، وتجعل من وجود وزارة

وفدية في دست الحكم مدخلاً ضرورياً لحل القضية الوطنية على النحو الذي يحقق ارادة الشعب - هذه الرابطة قد انفصمت عراها بعد ابرام معاهدة عام ١٩٣٦ . ولم يعد لها وجود إلا بعد الحرب العالمية الثانية حينما استعادت الحركة الوطنية نشاطها . وثالثها انه على الرغم من تعلق الشعب بالنظم البرلمانية والديمقراطية ، إلا ان ما حققته له تلك النظم منذ قيام وزارة الشعب في عام ١٩٢٤ ، لم يكن يتناسب مع ما قدمه من تضحيات . (١١)

كما شهدت هذه الفترة استمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية لمصر كما حدث مثلاً بمناسبة تشكيل مجلس الوصاية الذي تولى السلطة عقب وفاة الملك فؤاد ، بسبب عدم بلوغ فاروق في حينه السن القانونية التي تؤهله لتسلم العرش .

د - مصر خلال الحرب العالمية الثانية :

ما ان اندلعت الحرب العالمية الثانية حتى حاولت بريطانيا جر مصر اليها . وادت هذه المحاولة الى احتدام الصراع بين فاروق الذي كان قد استأثر بالسلطة لنفسه وبين بريطانيا التي كانت تنازعه هذه السلطة .

ففي مستهل الحرب كانت الحكومة التي تقبض على ناصية الحكم في مصر . وهي حكومة علي ماهر ، والتي كانت تعمل بتوجيه من فاروق - برغم إستجابتها لكثير من المطالب البريطانية ، كاعلان الاحكام العرفية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا - قد تلكأت في زج مصر في اتون الحرب ، وذلك ما أثار حفيظة بريطانيا عليها ودفعها الى ممارسة ضغط على فاروق بهدف تنحيتها عن الحكم . كما يتضح ذلك من البرقية التي بعث بها هاليفاكس ، وزير الخارجية البريطاني الى فاروق ونصت بالحرف الواحد : « علي ماهر يجب ان يخرج » . وتم لبريطانيا ما ارادت ، فاستقالت حكومة علي ماهر في حزيران عام ١٩٤٠ . ودفعت ظروف الحرب بالفريقين المتصارعين الى ايجاد حلفاء لهم . فبالنسبة لفاروق فقد ابدى تعاطفاً مع دول المحور لا سيما بعد ان اقتربت قواته من مصر في بداية الحرب . فيما لجأ البريطانيون في اعقاب مشاعر العداء التي ابداها الشعب العربي في مصر ضدهم الى التحالف مع خصم فاروق وهو حزب الوفد الذي كان يحظى حتى هذا الحين بتأييد من غالبية الشعب ، والى ممارسة ضغط على فاروق لحمله على اسناد الحكم اليه . وقد قاوم فاروق هذا الضغط في البداية . إذ شكلت

حكومتان في مصر عقب استقالة وزارة علي ماهر من غير الوفد ، خلافاً لرغبات بريطانيا . وهما حكومة حسن صبري ، وحكومة حسين سري . ولو أن البريطانيين نجحوا اخيراً في اكراه فاروق على اقالة الوزارة الاخيرة ، فيما كانت الوزارة الاولى قد انتهت بوفاة رئيسها .

بلغ الصراع بين فاروق والبريطانيين ذروته في ٤ شباط عام ١٩٤٢ عندما استخدم البريطانيون القوة في حمل فاروق على اسناد منصب الحكومة الى مصطفى النحاس ، زعيم حزب الوفد ، بل كانوا يعتزمون تنحية فاروق عن العرش .

كانت حادثة ٤ شباط ١٩٤٢ بمثابة عدوان قامت به سلطة اجنبية مغتصبة على اخرى محلية مغتصبة ، وقد استغله فاروق لخدمة مصالحه وللتشهير بحزب الوفد بحجة انه ترك العنان للنزاع في ان يتطور الى حد اقتحام الدبابات البريطانية قصر فاروق . وكان الاخير يرمي من وراء ذلك الى تحقيق اهداف عدة منها ، (١) الظهور امام دول المحور بمظهر ضحية العدوان البريطاني ، على امل ان يشفع له موقفه هذا لدى دول المحور فيما لو احتلت مصر . (٢) اصبح في وسع فاروق ان يطعن في سمعة حزب الوفد على اساس انه ارتضى ان يعتلي الحكم على اسنة الحراب البريطانية ، وهو الذي اكتسب شهرته فيما مضى عن طريق معارضته للبريطانيين[١٣]

وحري بالذكر ان حزب الوفد ، وافق على تشكيل الوزارة مدفوعاً بعوامل منها ،

(١)وجود عداء تاريخي وموضوعي بينه وبين القصر ، زاد في حدته انحياز الاخير الى دول المحور .
(٢)كان النحاس قد رفض الاستجابة لاغراءات المحور للوقوف الى جانبه . ولذلك لم يكن في وضع يمكنه من منافسة القصر على نيل تأييد المحور فيما لو كسب الحرب ، نظراً لموقف القصر المتعاطف مع المحور .
(٣)كان النحاس لا يجد حرجاً كبيراً في التعاون مع الحلفاء نظراً لان كليهما كان يدعي انه يحارب ـ ولو نظرياً ـ من اجل انتصار الديمقراطية .

واذا كان حزب الوفد قد فاز بالحكم ، الا انه منى بخسارة وطنية كبيرة ، إذ فقد رصيده من التأييد الشعبي الذي احرزه في نيسان عام ١٩٤٠ حينما رفع مذكرة الى الحكومة البريطانية ادان فيها سياستها ، وتنكرها لمعاهدة عام ١٩٣٦ ، واستغلالها

ظروف الحرب في تحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب الشعب العربي في مصر. واحدثت المذكرة في حينه دوياً هائلاً في مصر لانها كانت اول صوت ينادي بالغاء معاهدة عام ١٩٣٦، ومن الجهة نفسها التي وقعتها، وقد اتبع الوفد هذه المذكرة بمذكرة اخرى.(٤٣)

وهكذا كان قبول حزب الوفد الوزارة بداية النهاية لنفوذه، إذ لم يكن من السهل على الشعب العربي في مصر ان يسكت على الاهانة التي لحقت به جراء التدخل البريطاني السافر في شؤونه، بل كان الحادث نذيراً بتقويض النظام القائم بأسره، إذ تشكلت على اثره اولى التنظيمات الثورية في مصر وهي هيئة الضباط الاحرار.(٤٤)

امتازت الفترة التي سيطر فيها حزب الوفد على الحكم، باشتداد الصراع بينه وبين الملك. إذ دبر الاخير اكثر من مؤامرة للاطاحة بحكومة الوفد بل انه حاول اظهاره بمظهر المقصر في الدفاع عن حقوق البلاد. كما حدث مثلاً عندما استدعى فاروق قادة المعارضة واشار عليهم برفع مذكرة الى مؤتمر القمة الذي انعقد في القاهرة في تشرين الثاني عام ١٩٤٣، وحضره الرئيس الامريكي روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني تشرتشل، والرئيس الصيني شيانج كاي شيك. وتضمنت المذكرة المطالبة بالاستقلال التام، وجلاء جميع القوات البريطانية عن مصر، واسترداد مصر كامل سيطرتها على قناة السويس، والاعتراف بالروابط القائمة بين مصر والسودان.

واتيحت الفرصة في النهاية امام فاروق للتخلص من وزارة النحاس في ايلول عام ١٩٤٤، حينما استغل فرصة غياب السفير البريطاني الذي غادر مصر لقضاء اجازة قصيرة الامد في جنوب افريقيا. وكان عنصر المفاجأة في العملية تاماً. وتذكر المصادر البريطانية ـ ان السلطات البريطانية كانت قد كفت عن مساندة وزارة النحاس ضد القصر. وعلى هذا النحو سقطت وزارة ٤ شباط عام ١٩٤٢ التي كانت قد تألفت بدعم من بريطانيا.(٤٥)

١ ـ معاناة الشعب العربي في مصر خلال الحرب العالمية الثانية: ـ

قاسى الشعب العربي في مصر الكثير جراء الحرب العالمية الثانية، فقد خضعت البلاد للاحكام العرفية، واشتد الاحساس بوطأة الاحتلال عندما تدفقت القوات

الانكليزية والاسترالية والنيوزيلاندية على مصر. كما وضعت السلطات البريطانية يدها على الحاصلات الزراعية، والمواد الاولية. وفرضت على البلاد اتباع نظام الدورة الزراعية، فقل انتاجها من القطن وهو المحصول الرئيس في مصر. كما وضعت بريطانيا يدها على البواخر والسفن الشراعية. وتعرض الشعب الى ازمات تموين اشتدت حدتها منذ مطلع عام ١٩٤٢ الى حد اضطره الى الهجوم على المخابز، وتخاطف الخبز من ايدي حامليه في الطرقات.

أضف الى ذلك الاضرار التي لحقت بالشعب جراء استغلال بريطانيا ظروف الحرب لتحقيق مكاسب غير مشروعة على حسابه. فعلى سبيل المثال، وكنتيجة لظروف الحرب، توقف تصدير القطن الى المانيا والى الاقطار التي احتلتها، مما ادى الى تكدسه في مصر. وكان يفترض في بريطانيا في الحالة هذه، ان تشتري القطن لحماية اسعاره من الهبوط، لكنها احجمت عن ذلك، فضلاً عن انها فرضت قيوداً على تصدير القطن فمنعت تصدير كميات منه الى الاقطار المحايدة تزيد عن تلك التي كانت تصدر اليها قبل الحرب بحجة خوفها من تسربه الى الاعداء. بل انها عمدت في احيان كثيرة الى تكديس القطن في الموانىء مدة طويلة دون ان تسمح بتصديره الاّ بعد ترخيص من قيادة الاسطول البريطاني. وقد ترتب على ذلك ان فقدت مصر اسواقها في الخارج، وان تدهور سعر القطن. ولم تقتصر تلك الاجراءات على القطن وانما تجاوزته الى المحاصيل الاخرى كالرز والعدس.

الحقت الاجراءات آنفة الذكر اضراراً بليغة بقطاعات عريضة من الشعب ابتداءً من الملاكين الزراعيين، وتجار التصدير، وحتى صغار المزارعين. وتحمل الاخيرون العبء الأعظم. ففي الوقت الذي كانت ترتفع فيه تكاليف الانتاج وتتصاعد اسعار الحاجيات، كانت اسعار الحاصلات الزراعية تتدنى.

وازاء ذلك كله، عبر الشعب العربي في مصر عن سخطه على البريطانيين بأن ردد احياناً هتاف (الى الامام يارومل)، وهو هتاف ليس مرده ميل الشعب العربي في مصر للقوى الفاشية، وانما نكاية بالبريطانيين الذين ساموه سوء العذاب.

ماان انتهت الحرب العالمية الثانية حتى وجدت الحكومة المصرية ان معاهدة عام ١٩٣٦ استنفدت اغراضها، ورأت في ميثاق الامم المتحدة ضماناً كافياً لحقوق الشعوب، وان وجود القوات البريطانية في منطقة القناة اصبح دون مبرر. فرفعت مذكرة الى الحكومة البريطانية في ٢٠ كانون اول عام ١٩٤٥ طالبتها فيها باعادة النظر

بمعاهدة ١٩٣٦ وبجلاء البريطانيين عن مصر، وبالاعتراف بوحدة وادي النيل. لكن بريطانيا ردت على المذكرة بقولها: ان المباديء الاساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها.

وعلى اثر نشر الرد البريطاني، اندلعت الاضرابات والمظاهرات في شباط عام ١٩٤٦، ورافقها سقوط عدد من الشهداء، كما حدث مثلاً في مذبحة كوبري عباس واضطرت الحكومة القائمة ازاء اشتداد السخط الجماهيري الى تقديم استقالتها في ١٥ شباط من العام نفسه لتخلفها حكومة اسماعيل صدقي.

استأنف الشعب مظاهراته في عهد الحكومة الجديدة، بل قرر اعلان الاضراب العام في ٢١ شباط ١٩٤٦ حيث طافت تظاهرة ضخمة شوارع القاهرة. وقد تصدت القوات البريطانية لها مما اسفر عن استشهاد البعض، وجرح البعض الآخر. واعلن الشعب الحداد العام في ٤ آذار تخليداً لارواح شهداء ٢١ شباط. كما طافت الاسكندرية تظاهرة سلمية ضخمة في ٤ آذار عام ١٩٤٦ لكنها تحولت الى العنف عندما استفز البريطانيون مشاعر المتظاهرين وقد سقط عدد من الشهداء جراء ذلك.(٤٦)

وازاء اشتداد المشاعر الوطنية اضطرت بريطانيا الى انتهاج اسلوب الترضية، وكانت باكورة اجراءاتها في هذا الميدان، سحب سفيرها في مصر «بطل» حادث ٤ شباط، وسحب قواتها من قلعة القاهرة وتسليمها للجيش المصري في ٤ تموز من العام نفسه. ثم دخلت في مباحثات مع حكومة اسماعيل صدقي لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦،(٤٧) انتهت الى عقد اتفاق عرف باتفاق صدقي ـ بيڤن في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٤٦. نص على قيام تحالف عسكري بين مصر وبريطانيا. وان يتعهد الطرفان بالا يشتركا في اي حلف موجه ضد احدهما. وتعهدت بريطانيا بالجلاء عن مصر في موعد اقصاه الاول من ايلول عام ١٩٤٩.

واجه هذا الاتفاق معارضة شديدة من جانب الشعب العربي في مصر تجسدت في العديد من المظاهرات ضده. واشتركت الصحافة في التنديد به. بل ان الاتفاق لم يحظ بتأييد عدد من اعضاء الوفد المفاوض، إذ رفض هولاء الاتفاق مما حمل صدقي الى حل الوفد الذي كان قد شكله بنفسه.

اضطر صدقي، في محاولة منه لاخفاء فشله، ان يزيف بعضاً من الحقائق حول الاتفاق. فادلى بتصريح مؤداه أنه توصل إلى اتفاق مع بريطانيا بصدد السودان،

واثار التصريح غضب بريطانيا واستنكارها فكان أن استقالت وزارة صدقي، وقبر مشروع صدقي - بيفن باستقالته. ولم يجد الاستعمار البريطاني، مفراً ازاء الضغط الشعبي المتفاقم سوى اجلاء قواته من القاهرة والاسكندرية والاكتفاء باحتلال منطقة القناة.(١٨)

اعتلت الحكم عقب استقالة وزارة صدقي وزارة جديدة برئاسة النقراشي. ولم تجد الاخيرة من وسيلة للخروج من المأزق الوطني، ومن المصاعب الداخلية كتدهور الاوضاع المعاشية وتفاقم موجة غلاء الاسعار غير عرض القضية المصرية على مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة في مستهل تشرين الثاني عام ١٩٤٧.

وكانت مصر قد دخلت في عضوية هذه المنظمة، واعلنت ان مرابطة قوات اجنبية في اراضيها بغير رضا شعبها تشكل انتهاكاً لحقوقها كدولة مستقلة، وخرقاً لميثاق الامم المتحدة.

وكان كل ما فعله مجلس الأمن في هذا الصدد، انه أوصى باستمرار المفاوضات المباشرة بين مصر وبريطانيا. وصيت حكومة النقراشي بخيبة أمل اخرى حينما زجت بالجيش المصري في حرب فلسطين وهو مزود باسلحة فاسدة. وجدير بالذكر أن النقراشي كان يعارض في البداية مشاركة الجيش في الحرب ويقول بأنه لن يدفعه الى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة في قناة السويس وراء ظهره، ولكنه عدل عن رأيه أخيراً وقرر الاشتراك في الحرب تحت ضغط المشاكل الداخلية التي كانت تواجهها مصر آنذاك.(١٩)

وازاء تلك السلسلة من الاخفاقات نحيت الوزارة، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة حسين سري، دشنت اعمالها باجراء انتخابات جديدة، فاز حزب الوفد بالاغلبية فيها، مما أهله لتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس في كانون الثاني عام ١٩٥٠.

٢ ـ الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ : ـ

ايقن حزب الوفد في هذه الاثناء بأنه فقد كثيراً من رصيده الوطني لدى الشعب بسبب تفشي الخلافات بين صفوفه، وتسابق بعض قادته الى خطب ود القصر، فاولى عناية باستعادة ثقة الشعب به، عن طريق تبنيه برنامجاً وطنياً يستند الى

جلاء القوات البريطانية جلاءً عاجلاً عن مصر والسودان . ودخل لهذا الغرض في مباحثات مع بريطانيا استمرت زهاء سنة ونصف . وأخذت المباحثات تسير في مراحلها الاخيرة الى طريق مسدود حينما رفضت بريطانيا الجلاء عن مصر ، الا بعد تعهد الاخيرة بالارتباط بحلف عسكري معها . فما كان من الحكومة الوفدية الا ان الغت في ٨ تشرين الاول عام ١٩٥١ ومن جانب واحد ، معاهدة سنة ١٩٣٦ ، واتفاقيتي ١٩ كانون الثاني ، و ١٠ تموز لعام ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان . واعلنت عن قيام وحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري . وزيادة على ذلك رفضت حكومة الوفد مشروعاً تقدمت به الولايات المتحدة الاميركية ، بالاشتراك مع فرنسا وتركيا في ١٣ تشرين الاول عام ١٩٥١ يقضي بدخول مصر في منظمة للدفاع عن الشرق الاوسط .(٥٠)

قابل الشعب العربي في مصر الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ بحفاوة بالغة . فعمت مظاهرات الابتهاج معظم المدن المصرية وهي تعرب عن تأييدها لالغاء المعاهدة : وانتهزها الشعب فرصة لتطهير البلاد من دنس الاحتلال . فطالب بالسلاح ، وتألفت تشكيلات فدائية لاسيما بين أوساط الطلبة والشباب . وبدأت تكيل ضربات موجعة لقوات الاحتلال .

ردت بريطانيا على الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ بأن قدمت مذكرة الى الحكومة المصرية عارضت فيها الغاء المعاهدة من جانب واحد ، واوضحت أنها تعتبر المعاهدة نافذة المفعول . وحمّلت الحكومة المصرية مسؤولية ما قد يترتب على ذلك من احداث ، أو أضرار بالارواح وبالممتلكات البريطانية .(٥١)

واتبعت المذكرة باستقدام تعزيزات عسكرية الى مصر ، وتبنت خطة تقضي بتوسيع منطقة احتلالها بحيث تنتهي بالسيطرة على مدن القناة باسرها ، ووضع اليد على جميع وسائل عبور القناة ، بحيث تصبح قوات الجيش المصري في غزة وسيناء تحت رحمة القوات البريطانية . كما منعت وصول النفط من السويس الى القاهرة في محاولة منها لشل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولو أنها عدلت عن اجرائها الاخير بعد فترة وجيزة .(٥٢)

ودارت معارك حاميه بين الوطنيين وبين قوات الاحتلال ، وصلت ذروتها في مستهل عام ١٩٥٢ عندما اغار الفدائيون على حامية التل الكبير في وضح النهار ،

ونسفوا مخزناً للذخيرة . ولجأ المحتلون الى أساليب غاية في الشدة لاخماد هذا النشاط مما ادى الى سقوط كثير من الشهداء وتدمير عدد من القرى .

لم يقتصر نشاط الحركة الوطنية على منطقة القناة ، بل تعداها الى خارجها ففي القاهرة مثلاً تشكلت لجان وطنية في معظم احيائها ، كما انعقدت ندوات وطنية عديدة في جامعتها .

حفز تصاعد المد التحرري الحكومة المصرية على اتخاذ سلسلة من القرارات الوطنية ، كتوفير الاسلحة للفدائيين ، واجراء اتصالات مع عدد من أقطار الكتلة الاشتراكية بهدف شراء اسلحة منها لقوات الشرطة التي لعبت دوراً في مقارعة البريطانيين ، واجازتها حمل السلاح للمواطنين الذين يرومون محاربة البريطانيين ، واذكاء الروح الوطنية عبر الاذاعة وسن تشريع ينص على سجن أي عامل يعمل لحساب البريطانيين ، واصدار قرار منعت بموجبه ادارة السكك الحديدية من نقل اية مهمات أو مواد الى القوات البريطانية ، وسنت قانوناً آخر نص على سجن اي مواطن يتعاون مع القوات البريطانية وزيادة على ذلك استدعت الحكومة المصرية سفيرها في لندن ، وأخذت تدرس موضوع قطع العلاقات التجارية والاقتصادية والدبلوماسية مع بريطانيا ، وعقد اتفاقات تجارية مع اقطار الكتلة الشرقية ، والاعتراف بجمهورية الصين الشعبية .(٣٣)

ومما لاشك فيه ان بريطانيا رأت في هذه الخطوات تهديداً جدياً لمركزها في مصر ، فاخذت تخطط للاطاحة بالحكومة الوفدية .

٣ ـ تدهور مركز الملك : ـ

ومن ناحية اخرى ، أخذ مركز الملك بالتدهور ، فقد تخللت المظاهرات التي قام بها الشعب إبان معارك القناة ، هتافات تنادي بسقوط الملك . وشرعت الصحافة ـ وللمرة الاولى منذ اعتلاء فاروق العرش ـ بمهاجمة الملك وتحريض الشعب ضده . وتفاقم شعور السخط ضد فاروق في صفوف الجيش ، وعلى الاخص بين الضباط الاحرار ـ كما سيرد تفصيل لذلك لاحقاً ـ حيث جرت اول مواجهة علنية بينهم وبين الملك اثناء انتخابات مجلس ادارة نادي الضباط . فعلى حين أراد فاروق أن يفرض أحد مرشحيه لرئاسة مجلس الادارة ، رشح الضباط الاحرار شخصاً آخر لرئاسته . فما كان من فاروق الا أن اصدر امراً بتأجيل اجتماع المجلس الذي

كان مقرراً له يوم ١٨ كانون الاول عام ١٩٥١ . ورد الضباط الاحرار على ذلك بان عينوا بانفسهم موعداً للانتخابات وهو يوم ٣ كانون الثاني عام ١٩٥٢ وفاز فيها مرشحهم .(٥٤)

وجمعت مشاعر السخط ضد حكومة الوفد بين البريطانيين والملك ، فسعوا الى اسقاطها . فكان أن دبروا مؤامرة حريق القاهرة .

١٩٥٢/١/٢٦

٤ ـ موامرة حريق القاهرة ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٢ : ـ

بدأت احداث هذه المؤامرة باضراب عن العمل قام به عمال مطار القاهرة . فقد تجمع هؤلاء حول اربع طائرات بريطانية كانت قد وصلت توا ، وحالوا دون نزول ركابها ، ورفضوا تزويدها بالوقود . ومن ثم انضم رجال البوليس الى الاضراب ، احتجاجاً على الاساليب القمعية التي مارستها القوات البريطانية ضد زملائهم في مدينة الاسماعيلية . وكان هؤلاء قد أمروا من قبل البريطانيين بالانسحاب من الاسماعيلية ، بزعم ان وجودهم فيها يشكل خطراً على البريطانيين ، ولما رفضوا الامتثال للامر اطلق البريطانيون النار عليهم وقتلوا عدداً منهم .
أخذ نطاق المظاهرات بالاتساع حينما اسهم عمال المخازن ، والسكك الحديدية ، وطلبة الكليات فيها . فسارت مظاهرة حاشدة في القاهرة باتجاه مقر رئاسة الحكومة . وازاء اشتداد الغضبة الجماهيرية لم تر حكومة الوفد بدأ من أن تعد المتظاهرين بقطع العلاقات نهائياً مع بريطانيا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي .

وبينما كان المتظاهرون محتشدين أمام مقر رئاسة الحكومة اغتنم بعض الموتورين ، وهم عناصر مشبوهة تأتمر باوامر من البريطانيين والملك ، الفرصة لتنفيذ مؤامرتهم . فانطلقوا يضرمون النار في الكازينوهات ، والفنادق ودور السينما ، والحانات والمحلات التجارية . واستمرت الحرائق حتى ساعة متأخرة من الليل . ووقفت الشرطة تجاهها موقف العاجز ، لا سيما وان كبار ضباطها كانوا مدعوين الى جانب كبار قادة الجيش الى مأدبة غداء في قصر الملك في اليوم نفسه .

تنحية حكومة الوفد عن الحكم :-

حاولت الحكومة معالجة الوضع ، فأعلنت الاحكام العرفية ، وفرضت حظراً على التجول في القاهرة والجيزة ، اعتباراً من الساعة السادسة مساءً وحتى السادسة صباحاً . وشنت حملة اعتقالات شملت عدداً من الوطنيين ، وقررت تعطيل الدراسة في المدارس والجامعات الى أجل غير مسمى .

أتخذ البريطانيون من اضطراب حبل النظام ذريعة للمطالبة باقالة الوزارة . وكان ما أرادوا . فقد اقصى فاروق حكومة الوفد عن الحكم . وهكذا أدت المؤامرة غرضها وهو اسقاط حكومة الوفد . وكان البريطانيون اول المستفيدين من سقوطها بالنظر لما اتخذته هذه الحكومة من اجراءات ضدهم ابان اشتداد القتال في منطقة القناة . فاوقفوا تلك الاجراءات وحاولوا شل النشاط الوطني في مصر .(**)

تميزت الفترة التي اعقبت سقوط حكومة الوفد بازدياد تردي اوضاع مصر على مختلف الاصعدة . ففي صعيد السياسة الداخلية واصلت الحكومات التي تسلمت السلطة عقب الاطاحة بحكومة الوفد ، انتهاك احكام الدستور ، وزورت نتائج الانتخابات ، وبلغ من تدهور ثقة الشعب بالدستور ان ساد اعتقاد بين صفوفه مفاده ان الدستور كان من وحي البريطانيين وانه استهدف ضمان النفوذ البريطاني وتكريسه .

فساد الاحزاب :-

أما بصدد الاحزاب في مصر فلم تكن على كثرتها تقوم على أساس اختلافات في المبادىء والاهداف والبرامج ، بقدر ما كانت تستند الى الخلافات الشخصية .

وقد أخطأت جميع هذه الاحزاب في حق الشعب واسهمت بصورة أو بأخرى في تمزيق صفوفه ، وفي تمكين القصر والاستعمار منه . حتى ان حزب الوفد ، وهو من الاحزاب الوطنية في مصر ، لم يسلم من النقد ، اذ تعصب لصالح اعضائه ومؤيديه ، فاغدق عليهم امتيازات كثيرة ، واوغل في المحسوبية ، وبدلاً من أن ينصرف خصومه الى مقاومته بالاستناد الى الشعب اغرتهم السلطة ، وسارعوا الى تملق القصر ، وتحريضه ضد حزب الوفد والدستور .

ورأى حزب الوفد، بعد ان تسللت الى قيادته عناصر اقطاعية اخذت تتحكم في توجيهه عقب الحرب العالمية الثانية رأى أن يلحق بركب المتزلفين للقصر، والمهادنين لبريطانيا، وانغمس في صراعات من اجل الفوز بكراسي الحكومة والبرلمان.(٥٦)

وقد انعكس كل ذلك في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في مصر، وسرعة تبدل الوزارات، ولاسيما في فترة الخمسينات. فعلى سبيل المثال، شهدت الفترة من ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٥٢ وحتى ٢٢ تموز من العام نفسه تشكيل اربع وزارات.

كما كان من معالم هذه الفترة نزوع فاروق الى الحكم المطلق، وسعيه الى اضعاف الاحزاب ذات الميول الوطنية مثل حزب الوفد. فقد انبرى فاروق لمحاربة هذا الحزب بدعوى محاربته لعبادة الاشخاص. وكان يبغي في الحقيقة الا يشاركه في عبادة الاشخاص طرف آخر. وقد ادت سياسة فاروق هذه الى اثارة سخط الشعب ضد النظام الملكي، ولعبت الفضائح الاخلاقية التي ارتكبها فاروق دوراً في تفاقم النقمة عليه.(٥٧)

اما على صعيد السياسة الخارجية، فقد فشلت الحكومات المصرية فشلاً ذريعاً في معالجة كثير من القضايا المصيرية، كجلاء القوات البريطانية عن مصر، إذ اعتمدت تلك الحكومات على اسلوب المباحثات والمفاوضات دون اسلوب الكفاح المسلح. وكان اقصى ما فعلته الحكومات المصرية في هذا الميدان هو التلويح بالارتماء في احضان الولايات المتحدة، وهو ما يعرف في مصطلح السياسة الحديثة بـ (الرقص على السلّم).

اما فيما يختص بمسألة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان، فقد كانت الحكومات المصرية، تعلق اهمية كبيرة على القضايا الشكلية تفوق تلك التي توليها للمسائل الجوهرية. فعلى سبيل المثال اولت الحكومات المصرية مسألة قيام وحدة ام اتحاد بين القطرين جل اهتمامها في حين اغفلت جوهر المسألة حتى ان الوحدة تحولت في نهاية المطاف الى مجرد مشروع يرمي فقط الى بسط نفوذ التاج على القطرين. وازاء كل ذلك، فقد محترفو السياسة في مصر ثقة الشعب بهم. وكان تخبط السياسة الداخلية، واستمرار النفوذ الاجنبي في مصر عوامل تدفع الشعب الى التفكير بضرورة تغيير الاوضاع.(٥٨)

وفي الناحية العسكرية ، ادى الاهتمام المتزايد بالجيش منذ عقد معاهدة عام ١٩٣٦ والذي تجسد بالعناية بتخريج اكبر عدد ممكن من الضباط ، وزيادة كفاءتهم ، الى خلق قوة في مقدورها انتشال البلاد من الاوضاع الفاسدة التي تردت فيها ، وابعاد الجيش عن تحكم البريطانيين . إذ كانت البعثة العسكرية البريطانية في مصر تتولى الاشراف على تسليح الجيش ، واعداد الضباط ، وتدريبهم ، بل كانت تراقب كل حركاتهم وسكناتهم . وجاءت حرب فلسطين ، وفيها خرج الجيش المصري لاول مرة في تاريخه المعاصر الى خارج الحدود ، ورأى ضباطه عن كثب كيف ان الخطط العسكرية توضع بطريقة مرتجلة ، وكيف ان الجيش زود بأسلحة فاسدة ، وعندها احسوا وكانهم ألقي بهم وهم مكتوفو الايدي في بحر خضم ، وطلب منهم العوم . وكانوا يدركون وهم في فلسطين ، بأن قوات الاحتلال البريطاني في منطقة القناة تمثل تهديداً لخطوط مواصلاتهم وامداداتهم مع القاهرة ، وآمنوا بضرورة جلائها ان هم ارادوا استرداد كرامة بلادهم ، واسترجاع حقوق الشعب العربي في فلسطين . وأيقنوا بأهمية تغيير اوضاع بلادهم الداخلية كخطوة اولى على طريق استخلاص حقوقها من غاصبيها ، والنهوض بها الى المستوى اللائق بين الامم .(٢٩)

وفي الناحية الاقتصادية واجهت مصر تغيرات كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية ، مثل ارتفاع اسعار الحاجيات ، وشحة السلع ، فظهرت فئة طفيلية جديدة من اثرياء الحرب الذين تعاونوا مع القوات البريطانية ، ووضعوا انفسهم تحت خدمتها ، وازداد دخلها بحيث اصبحت هناك هوة كبيرة بينها وبين الفئات الاخرى من المجتمع .

ومن جهة اخرى ، كانت ارصدة مصر في الخارج تحت رحمة الحكومة البريطانية تفرج عنها أو تجمدها حسبما تشاء ، وتتخذ منها وسيلة للضغط على الحكومات المصرية ، وبخاصة تلك التي تجرؤ على المطالبة بحقوق البلاد . وظهر عجز في الميزانية المصرية بلغ (١٤) مليون جنيه في سنة ١٩٤٦ ، ارتفع الى (٣٠) مليون جنيه في عام ١٩٤٨ ، وظل تقريباً على هذا المستوى حتى عام ١٩٥١ .
كذلك أظهرت الحكومات المصرية عجزاً في حل المشاكل المترتبة عن الزيادة المطردة في عدد السكان ، فلم تعن بتطوير الموارد الزراعية ، او بزيادة رقعة الاراضي المزروعة ، وحماية أسعار الحاصلات الزراعية . ويمكن ان يقال الشيء نفسه عن الثروة الحيوانية .
كما فشلت هذه الحكومات في تحسين وسائل المواصلات ، وفي النهوض بالصناعة ، واستثمار الثروات الطبيعية . ولم تعن بتحسين حالة الفئات الفقيرة من الشعب ، او بتقليل الفوارق بين فئات المجتمع ، فقد استأثرت اقلية صغيرة بامتلاك اراضي

واسعة فيما كانت الغالبية لا تمتلك سوى اراضي صغيرة المساحة .
وعلى الصعيد الاجتماعي ، لم تول الحكومات المصرية أية عناية نحو توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين ، وكان هناك نقص شديد في عدد المستشفيات والمدارس .(٦٠)
وازاء تلك الاوضاع المتردية ، نفد صبر الشعب على حكامه ، وأجمع على اسقاط النظام القائم . وقد تصدى لهذه المهمة بعض من ضباط الجيش عرفوا بـ (الضباط الاحرار) .

هـ ـ ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ :

١ ـ تنظيم الضباط الاحرار :

يرجع تأسيس اول تنظيم للضباط الاحرار الى عام ١٩٣٨ . وكان يضم في حينه صغار الضباط الذين جمعتهم مشاعر السخط على القواد البريطانيين العاملين في البعثة العسكرية في مصر من جانب ، والكراهية لقادتهم من المصريين الخاضعين للقيادة البريطانية من جانب آخر . ومما يلاحظ على هذا التنظيم انه لم يكن يهدف الى خلع فاروق ، وقد انفض سريعاً . وتلاه تنظيم آخر للضباط الاحرار شكل بصورة سرية ابان الحرب العالمية الثانية . واصدر هذا التنظيم منشورين ، الاول في أواخر عام ١٩٤٥ وكان بعنوان (الجيش يحذر) وتضمن هجوماً عنيفاً على الملك وعلى الاستعمار . والثاني بعنوان (الجيش جزء من الشعب) جاء فيه « ان هيئة الضباط الاحرار تطالب بأن تكون مهمة الجيش تحقيق استقلال البلاد ، ولا نقبل ان يستخدم الجيش للقضاء على الحركة الوطنية . فان الجيش جزء من الشعب ، وآماله ومطالبه هي آمال ومطالب الشعب . ولن تقوم للجيش قائمة إلا في بلد متحرر قوي ... ونطالب باطلاق جميع الحريات للشعب » .(٦١)
وبعد ان انتهت حرب فلسطين ، وعاد الجيش الى قواعده في مصر في عام ١٩٤٩ ، ارتئي اعادة تنظيم حركة الضباط الاحرار ، لانه فقد كثيراً من اعضائه خلال الحرب ، وليكون في مقدوره مراجعة خطة الثورة التي كان قد اعدها منذ ما قبل الحرب الثانية . وانعقدت سلسلة من الاجتماعات السرية في القاهرة في اواخر عام ١٩٤٩ ، تمخض عنها انبثاق هيئة تأسيسية للضباط الاحرار ـ وقد تحولت هذه عقب الثورة الى مجلس قيادة الثورة .

شرعت الهيئة في اصدار منشورات سرية ابتداءً من شباط عام ١٩٥٠ ، مستفيدة بذلك من وجود وزارة حزب الوفد في الحكم التي كانت قد خففت بعضاً من القيود على نشاط الحركة الوطنية . وواصل الضباط الاحرار نشاطهم ، فأصدروا بياناً في ٢٠ تشرين اول عام ١٩٥١ ، أيدوا فيه الحكومة الوفدية لقيامها بالغاء معاهدة عام ١٩٣٦ . كما اسهم الضباط الاحرار في معارك القناة عن طريق تدزيب الفدائيين ، وتجهيزهم بالاسلحة . بل اسهموا في القتال جنباً الى جنب مع الفدائيين . وأصدروا منشوراً اخر في اعقاب حريق القاهرة ، أوضحوا فيه بأن تواجد الجيش في شوارع القاهرة ، انما هو لاحباط مؤامرات الخونة ، وليس لضرب الشعب .

٢ ـ انهيار الملكية في مصر :

دخل النظام الملكي في مصر ، النزع الاخير من حياته ، منذ سقوط حكومة الوفد الاخيرة . فقد تصاعد اضطهاد الحركة الوطنية في اعقاب فرض الاحكام العرفية ، واعتقل الالاف من الوطنيين . وانغمست الحكومات في مسائل ثانوية ، فيما أهملت المسائل الوطنية الملحة . وازداد البريطانيون تعنتاً في مواقفهم . وتجاه هذا كله قرر الضباط الاحرار ان يأخذوا زمام المبادرة بيدهم ، والقيام بثورة لاسقاط النظام الملكي .

واستقر الرأي في النهاية على اختيار يوم ٢٣ تموز عام ١٩٥٢ موعداً لاعلان الثورة ، بعد ان كانت هناك مقترحات باعلانها في مواعيد اخرى متأخرة .(٦٢)

٣ ـ تنفيذ الثورة :

بدأت الثورة في القاهرة في منتصف ليلة ٢٢ تموز عام ١٩٥٢ ، عندما انطلق الضباط الاحرار الى وحداتهم ، واماكن تجمعهم استعداداً لساعة الصفر . وقد تناهى الى اسماع هؤلاء الضباط تسرب نبأ الثورة الى القصر . وان رئاسة اركان الجيش دعت كبار قادة الجيش الى اجتماع عاجل في مقرها لمواجهة الموقف . وعندها قرر الضباط الاحرار اقتحام مقر رئاسة الاركان . وافلحوا في مهمتهم ، واعتقلوا المجتمعين ، ومن ثم سيطروا على الوحدات العسكرية في القاهرة ، وعلى مبنى الاذاعة ، ومحطات الارسال في ابي زعبل ، كما سيطروا على المطارات ، ومحطة السكك الحديدية ومصلحة البرق والهاتف ، وعلى الجسور المهمة المؤدية الى العاصمة . وتم اعتقال عدد آخر من كبار الضباط ممن لم يحضروا اجتماع رئاسة

الاركان ، كما أحتجز بعض من كبار المسؤولين المدنيين . وكان الملك حينذاك يصطاف في الاسكندرية ، التي انتقلت اليها الحكومة الجديدة . ولم يكن قد مضى على ادائها يمين الولاء سوى بضع ساعات ، وكانت برئاسة نجيب الهلالي . وفي صباح ٢٣ تموز أذيع البيان الاول للثورة .(٦٣)

وزحفت في اليوم نفسه قوات الثورة الى الاسكندرية ، حيث انضمت اليها القوات البحرية . واصدر الثوار أوامرهم بمنع السفن من دخول الميناء أو الخروج منه وأصدروا أمراً آخر الى اليخت الملكي بعدم التحرك .

قابل الضباط والجنود الثورة بالتأييد ، واتخذ الشعب الموقف ذاته منها ، وعليه لم تلق الثورة اية مقاومة . ولم تجد وزارة الهلالي أمام نجاح الثورة بدأ من تقديم استقالتها ولما يمض على تشكيلها سوى يومين وألفت وزارة جديدة برئاسة علي ماهر .

اعتقد الملك باديء الامر ، ان الثورة ما هي الا حادثة ضئيلة الشأن ، ولكن أعتقاده لم يكن في محله نظراً لأن قادة الثورة كانوا مصممين على خلعه منذ اللحظة الاولى للثورة . حاول الملك ان يحصل على عون من بريطانيا . فاستدعى سفير الولايات المتحدة لمقابلته في قصره في ٢٣ تموز ، وناشده ان يطلب من حكومته استخدام ما لديها من نفوذ لدى الحكومة البريطانية لاقناعها بالتدخل . لكن الحكومة البريطانية ـ التي كانت قد اعلنت على لسان رئيسها تشرشل ان الثورة هي مسألة داخلية لا تخص بريطانيا بأية حال ، وانه يصعب عليها التدخل فيها بأي شكل من الاشكال ، ما دامت ارواح الرعايا الاجانب ومصالحهم في أمان(٦٤) ـ أوضحت لسفارتها عدم جواز تدخلها لصالح ابقاء فاروق على العرش . وبعد اتصالات عاجلة بين لندن وواشنطن ، ردت السفارة البريطانية على طلب السفير الاميركي رداً غير مشجع .(٦٥)

انذر الثوار الملك في ٢٦ تموز بضرورة تنازله عن العرش ، ومغادرة الاراضي المصرية في غضون مدة وجيزة ، وحمّلوه تبعة النتائج التي تنجم عن عدم امتثاله لارادة الشعب .(٦٦) واضطر فاروق الى الاذعان وغادر مصر بحراً الى نابولي في ايطاليا .

٤ ـ تصفية الملكية في مصر : ـ

واستكمالاً لخطتها في تصفية النظام الملكي في مصر ، قرر الثوار في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٢ ، الغاء مجلس البلاط الملكي ، الذي كان يتولى النظر في القضايا

رفض الوفد الأقتراح ورفع مذكرة احتجاج الى رئيس الحكومة البريطانية شجب فيها موقف القيادة العسكرية البريطانية ، كما اتصل برؤساء البعثات الاجنبية في مصر واطلعهم على برنامجه وعلى موقف القيادة البريطانية منه ، وبعث ببرقية الى الرئيس الامريكي ولسن ناشده فيها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتمكين الوفد المصري من حضور مؤتمر الصلح بباريس .

كانت بريطانيا قد رفضت في الوقت نفسه التصريح لوفد رسمي برئاسة رشدي باشا رئيس الحكومة المصرية بالسفر الى لندن حيث كان ينوي اجراء محادثات مع الحكومة البريطانية بصدد مستقبل مصر . وقد دفع هذا برشدي باشا الى تقديم استقالة حكومته الى السلطان فؤاد في مطلع كانون اول عام ١٩١٨ ، ورفض الاخير قبولها في حينه . فقد تدخل المندوب السامي البريطاني في الموضوع واشار على السلطان بعدم قبول الاستقالة فبقيت معلقة .

وخلال ذلك ، استدعت الحكومة البريطانية مندوبها السامي في مصر ، وقد وعد هذا رشدي باشا بأن يبذل ما في وسعه لاقناع حكومته بالموافقة على سفره بصحبة زميله عدلي يكن ، وناشد المندوب السامي رشدي باشا ان يعدل عن استقالته في حالة نجاح مسعاه ، لكن رشدي اشترط للموافقة على ذلك أن تطلق حرية السفر الى اوربا لكل الراغبين في السفر ، وبأن يصله رد الحكومة البريطانية في مدة مناسبة .

وعلى اية حال وافقت الحكومة البريطانية على السماح لرشدي باشا ، وعدلي يكن وحدهما بالسفر الى لندن ، في حين عارضت سفر غيرهما . فما كان من رشدي الاّ أن قدم استقالة حكومته في اول آذار عام ١٩١٩ وقبلها السلطان في الحال .

احتج الوفد في مذكرة رفعها الى السلطان على قبول استقالة وزارة رشدي باشا وعدها بمثابة استسلام للسياسة البريطانية الهادفة الى تطويع الشعب العربي في مصر . وطالب الوفد بأن يكلف رشدي باشا من جديد بتشكيل الوزارة . لكن السلطان تجاهل الاحتجاج . كما رفع الوفد في ٤ آذار من العام نفسه مذكرات الى رؤساء البعثات الاجنبية في مصر احتج فيها على منع بريطانيا حضور ممثلين عن مصر الى مؤتمر الصلح وممارستها ضغطاً على رشدي باشا انتهى باستقالته .(٧) وبالنظر للرقابة المفروضة على الصحف ، اضطر الوفد الى ان ينشر صور تلك المذكرات في منشورات وزعت في مختلف ارجاء مصر . وفعلت تلك المنشورات فعلها في دفع الشعب الى تأييد الوفد ، والوزارة المستقيلة . وتوالى وصول وفود تمثل الشعب

الخاصة باعضاء الاسرة المالكة . واحالة القضايا المعروضة أمامه الى المحاكم الاعتيادية .(٦٧)

لم يتسرع الثوار في اعلان النظام الجمهوري ، وانما عينوا احمد فؤاد بن فاروق الذي كان يبلغ حوالي السنة من العمر خلفاً لابيه . وتشكل مجلس للوصاية على العرش يتولى مهام رئيس الدولة . ولعل الثوار قصدوا بهذا الاجراء تفادي الاصطدام ببريطانيا التي كانت تؤيد النظام الملكي ، سيما وان سفيرها في مصر ، كان قد ناشد زعماء الثورة الابقاء على الملكية في مصر .(٦٨)

٥ ـ منجزات ثورة ٢٣ تموز : ـ

انبرت ثورة ٢٣ تموز منذ وقت مبكر لاداء مهامها في القضاء على المفاسد التي ورثتها عن النظام المباد . وكان بديهياً ان تتجه أولاً الى الحقل الداخلي ، فأولت اهتماماً بمعالجة الاوضاع الاقتصادية ، وكانت باكورة اعمالها في هذا المضمار ، اصدار قانون الاصلاح الزراعي في ايلول عام ١٩٥٢ ، حددت بموجبه الملكية الزراعية بمائتي فدان للفرد الواحد ، وله فوق ذلك ان يمنح اولاده مساحة اخرى لا تزيد على مائة فدان . وتستملك الحكومة ما زاد عن ذلك خلال خمس سنوات على ان تبدأ بالاقطاعيات الواسعة وتدفع تعويضات عما تستملكه حدد مقدارها بعشرة اضعاف ايجار الارض . وعلى شكل سندات ، وبفائدة قدرها ٣٠ ٪ وتستهلك هذه السندات في غضون ثلاثين عاماً . وفي فترة السنوات الخمس تُفرض ضريبة خاصة تبلغ خمسة امثال الضريبة العادية على الارض التي يتم الاستيلاء عليها . ويعاد توزيع الاراضي المستولى عليها خلال خمس سنوات ايضاً على شكل قطع تتراوح مساحتها بين فدانين وخمسة أفدنة تبعاً لخصوبة الارض وتُعطى للفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ، أو لاولئك الذين تقل ملكياتهم عن خمسة أفدنة . وتعطى أفضلية للمستأجرين السابقين ، وللفلاحين ذوي الاسر . أما بالنسبة للبساتين فقد نص القانون على أن توزع على خريجي الكليات والمعاهد الزراعية بشكل قطع لا تزيد عن العشرين فداناً . ولا يجوز لاولئك الذين حصلوا على اراضي زراعية بموجب القانون الجديد ، ان يمتلكوا بساتين تتجاوز مساحتها عشرة افدنة . ودعا القانون الى ضرورة تأسيس جمعيات تعاونية من المستفيدين من القانون ، وتشترك هذه الجمعيات في تكوين تعاونيات عامة ، واتحادات تعاونية .(٦٩)

واهتمت الثورة منذ العام الاول لها . بانشاء السدود . باعتبارها من ضرورات الاصلاح الزراعي . اذ أن المشكلة الزراعية في مصر لم تكن تقتصر على سوء توزيع الاراضي فحسب . بل في اتساع الهوة بين الزيادة في عدد السكان . وبين ثبات مساحة الاراضي المزروعة . لذلك كان لا بد من ايجاد حل جذري للمشكلة عن طريق توسيع رقعة الاراضي المزروعة . وهنا لا يتم الا من خلال الاستغلال الأمثل لمياه النيل .

بدأت الثورة منذ تشرين الاول عام ١٩٥٢ بدراسة امكانية بناء سد ضخم وهو السد العالي الذي كان عبارة عن خزان ضخم للمياه تبلغ سعته (١٣٠) مليار متر مكعب من الماء . وقد توخت من انشائه خزن المياه التي تذهب هدراً الى البحر . واستخدامها في ري اراضي جديدة قدرت مساحتها بحوالي مليوني فدان . وكذلك تأمين توفر المياه للري في السنوات التي يقل فيها منسوب مياه النيل . ودرء اخطار الفيضانات . وتقليل الحاجة الى المبازل . وتنظيم منسوب المياه في النيل بحيث تجعله صالحاً للملاحة على مدار السنة . اضافة الى توفير طاقة كهربائية هائلة بامكانها أن تستخدم في تصنيع البلاد . وقدرت تكاليف بناء السد بحوالي (٢٤٠) مليون جنيه .

وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٣ . اصدرت الثورة قانوناً صادرت بموجبه اراضي الاسرة المالكة . وضمتها الى ادارة الاصلاح الزراعي .

وجدير بالذكر . ان مساحة الاراضي التي تم توزيعها بموجب قانون الاصلاح الزراعي بلغت ربع مليون فدان حتى اواخر عام ١٩٥٥ .(٣)

وفي محاولتها لتضييق الهوة بين مدخولات المواطنين . اصدرت الثورة في آب عام ١٩٥٢ سلسلة من القوانين . قضت بزيادة الضرائب على دخول الفئات الغنية . وبرفع الرسوم الكمركية على الواردات .(٣)

ومضت الثورة في طريقها قدماً لتقديم منجزاتها . وطمحت الى تحقيق تنمية قومية . واصدرت لهذا الغرض في تشرين الاول عام ١٩٥٢ . قانوناً بانشاء مجلس دائم لتنمية الانتاج القومي . تكون مهمته دراسة المشروعات الاقتصادية التي من شأنها تطوير الانتاج القومي في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية . وحظي قطاع الصناعة باهتمام خاص من لدن الثورة بدليل تقديمها دعماً كبيراً للعديد من الصناعات . مثل صناعة الحديد والصلب . والصناعات البترولية والتعدينية وغيرها .

كذلك اخضعت الثورة في قانون سنته في مستهل عام ١٩٥٤ الشركات المساهمة الكبيرة للرقابة الحكومية لضمان مصالح المساهمين . وللتقليل من سيطرة

الرأسماليين عليها.[٣٠] واعقبت ذلك باتخاذ سلسلة من الاجراءات الرامية الى تحرير الاقتصاد المصري من التبعية الاجنبية. فقامت في سنة ١٩٥٧، وفي اعقاب العدوان الثلاثي على مصر - والذي سنأتي على ذكره لاحقاً - بتأميم المصارف الاجنبية، وشركات التأمين، والوكالات التجارية الاجنبية. وكانت هذه المؤسسات تهيمن على الوضع المالي وتوجيهه لخدمة المصالح الاستعمارية.[٣١]

وسعت الثورة الى ايجاد اسواق جديدة لتصريف المنتجات المصرية، وافلحت من خلال عقدها اتفاقات تجارية مع دول المعسكر الاشتراكي في أن تقايض فائض القطن والرز بالنفط الخام والاسلحة والآلات.

وبذلك تحررت صادرات البلاد من الاعتماد على السوق الغربية وحدها وزيادة على ذلك، طرأ تطور ملحوظ على واردات مصر فأصبحت تتألف في معظمها من الآلات ومن المواد الخام اللازمة للصناعة.[٣٢]

منجزات ثورة ٢٣ تموز في الصعيد السياسي :-

أما على الصعيد السياسي، فقد منحت الثورة في بيان اصدرته في ٣١ تموز عام ١٩٥٢، الاحزاب السياسية فرصة لتطهير صفوفها من الانتهازيين ولتغيير برامجها بحيث تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية ولا تكون ادوات بيد الاجنبي، وناشدتها ان تلتزم ببرامج واضحة الاهداف. لكن الاحزاب فوتت الفرصة ولم تقابل نداء الثورة بجدية مما دفع الثورة في ٩ أيلول من العام نفسه، الى ان تصدر قانون تنظيم الاحزاب السياسية، وقد نص على ضرورة قيام كل حزب بتقديم طلب الى وزارة الداخلية للحصول على ترخيص منها بالعمل، مرفقاً به نظام الحزب وتعريف باعضائه المؤسسين وبكشف عن موارده المالية. وأصبح لزاماً على الاحزاب بموجب هذا القانون ان تودع ما لديها من اموال في المصارف، ومنع رئيس الحزب واعضاء مجلس قيادته من أن يكونوا اعضاء في مجالس ادارة الشركات.

بلغ عدد الاحزاب التي تقدمت بطلبات الحصول على الاجازة ستة عشر حزباً، كادت برامجها تكون متشابهة. وظهر جلياً ان الاحزاب لا تروم تغيير نهجها السابق، وان تأسيسها ظل يستند الى الاشخاص اكثر من استناده الى المبادىء.[٣٣]

لم تخل مسيرة الثورة من معوقات ومؤامرات داخلية، وضغوط من الخارج، وادركت قيادتها ان مرد بعض هذه المعوقات يعود الى دستور عام ١٩٢٣، فقررت الغاءه في كانون الاول عام ١٩٥٢، وعندها غدا الطريق مفتوحاً أمام الثورة لتستأنف

معركة التحرر السياسي بحرية. واقدمت في اوائل عام ١٩٥٣ على حل جميع الاحزاب السياسية وصادرت ممتلكاتها. ومنعتها من مزاولة اي نشاط سياسي في المستقبل. واتبعت ذلك باعلان دستور مؤقت في شباط عام ١٩٥٣ خول مجلس قيادة الثورة بموجبه السلطة العليا في البلاد. أما الدستور الدائم فقد تأخر اعلانه الى مطلع عام ١٩٥٦. (٣٦)

وفي ١٨ حزيران عام ١٩٥٣ ألغت الثورة النظام الملكي ووضعت بذلك نهاية لحكم اسرة محمد علي. وابطلت الالقاب التي كان يحملها افراد هذه الاسرة. واعلنت النظام الجمهوري في مصر. (٣٧)

وصادرت الثورة ممتلكات فاروق وكانت تضم (٢٤) قصراً و (٤٨) ألف فدان من الاراضي ويختين ملكيين. وأموالاً مودعة في المصارف. كما استولت على اموال واملاك الاسرة الملكية. رغم ان جزءً كبيراً منها كان قد هرب خلسة الى الخارج. (٣٨)

منجزات الثورة على الصعيد الاجتماعي : ـ

اما بالنسبة لمنجزات الثورة على الصعيد الاجتماعي فكان منها القرار الذي اصدرته في آب عام ١٩٥٢ القاضي بالغاء الرتب والالقاب وترتب عليه زوال طبقة البكوات والباشوات. (٣٩) وجدير بالذكر ان تلك الالقاب كانت تمنح في الغالب لاولئك الذين يتعاونون مع القصر، وكانوا يستغلون ألقابهم في تمشية مصالحهم الخاصة وتمتعوا بأفضلية على غيرهم من المواطنين.

وفي تشرين الاول عام ١٩٥٣، صدر قانون بانشاء مجلس الخدمات العامة مهمته وضع سياسة للتخطيط الاجتماعي بهدف تحسين احوال المواطنين الاجتماعية لاسيما في المناطق الاكثر تخلفاً، ودراسة السبل الكفيلة بتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، كتوفير المياه الصالحة للشرب، والتوسع في انشاء المدارس والمستشفيات والمراكز الاجتماعية، وتوفير السكن الملائم لذوي الدخل المحدود. (٤٠)

٦ ـ استكمال الاستقلال السياسي : ـ

نجحت ثورة ٢٣ تموز في تطهير مصر من قوات الاحتلال البريطاني. ففي اعقاب الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين مصر وبريطانيا بشأن السودان في شباط

عام ١٩٥٣ . التفتت حكومة الثورة الى معالجة مسألة تواجد القوات البريطانية في منطقة القناة . ودارت مباحثات في هذا الشأن منذ شهر نيسان عام ١٩٥٣ . وطرحت بريطانيا خلالها مشروعاً لربط مصر بتحالف معها مقابل انسحابها من القناة . لكن مصر عارضت المشروع بشدة . ومن ثم توقفت المباحثات في الشهر التالي . بعدما تبين ان بريطانيا تصر على البقاء في مصر . ولجأت عقب ذلك الى اساليب التهديد والوعيد ضد مصر . لكن حكومة الثورة تصدت لتلك الاساليب بل عاود الشعب العربي في مصر نضاله ضد البريطانيين ـ فشن هجمات على معسكراتهم . وحين احست بريطانيا ان وجودها في مصر بات غير مرغوب فيه من قبل الشعب الذي اصطف وراء قيادته وابدى استعداداً للاستمرار في الكفاح المسلح حتى تحقيق الجلاء . وحين خابت توقعات البريطانيين في قيام انقلاب او قلاقل في مصر من شأنها ان تضعف مقاومتها وتتيح امامها فرصة للتدخل . او للاستمرار في المماطلة في مسألة الجلاء . اضطروا الى تغيير موقفهم . وقد ساعدت عوامل اخرى على حدوث هذا التغيير . منها ان الاهمية التي كانت تعلقها بريطانيا على الهند باعتبارها جزءً من امبراطوريتها قد قلت الى حد كبير على اثر حصول الهند على الاستقلال في عام ١٩٤٧ . وكذلك ظهور الاسلحة المتطورة كالطائرات البعيدة المدى مما اضعف من اهمية القناة كقاعدة حربية . كما ان الولايات المتحدة التي كانت بريطانيا تعتمد على تأييدها لها في الشرق الاوسط . اخذت تبدي اهتماماً بـ « السور الشمالي » بهدف درء الخطر السوفيتي . يفوق اهتمامها بايجاد نظام دفاعي يرتكز الى قناة السويس . وزيادة على ذلك لم تعد بريطانيا تمتلك القوة الكافية لمجابهة مصر والتي حتى ولو امتلكتها فان الرأي العام العالمي سوف يحول دون استخدامها ضد مصر .(٨١)

اضافة الى ذلك . اعتقد البريطانيون ان اصرارهم على المضي في سياستهم الاستعمارية القديمة سيثير ردود فعل ضدهم وقد يكون سبباً في تغلغل النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط .

وبتأثير كل ذلك . أيقنت بريطانيا ان من الافضل ان تركز على ضمان حرية الملاحة في قناة السويس ، وكسب صداقة مصر . اكثر من تمسكها بقاعدتها في القناة ضد ارادة الشعب . لا سيما وان القاعدة غدت على اثر معارضة مصر الشديدة لوجودها . غير ذات فائدة لبريطانيا فهي تقع وسط ارض معادية . ومعزولة ومهددة باستمرار بهجمات على ايدي الفدائيين المصريين .

استؤنفت المباحثات في تموز عام ١٩٥٤ ، واسفرت عن التوصل الى اتفاق اولي بشأن المبادىء الرئيسة ، والخطوط العريضة لعملية الجلاء . ووقعه الطرفان بالاحرف الاولى في اواخر تموز من العام نفسه . اما الاتفاق النهائي فقد أعلن في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٥٤ ، وتقرر بموجبه جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاءً تاماً في غضون عشرين شهراً تبدأ من تاريخ ابرام الاتفاق . وكذلك الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وكل ما تفرع عنها من اتفاقيات اخرى .(٨٢)

ووضعت الاتفاقية موضع التنفيذ ، وغادر آخر فوج من القوات البريطانية مصر في ١٣ حزيران عام ١٩٥٦ وفي ١٨ من الشهر نفسه رفع العلم المصري على مقر قيادة القوات البحرية في بور سعيد ، وتقرر اعتبار هذا اليوم عيداً وطنياً في مصر .

وعلى الصعيد العربي ، تبنت الثورة سياسة قومية ، فدعت الى قيام وحدة عربية ، كما مدت يد العون الى الحركات التحررية في الوطن العربي ، وجدير بالذكر ان الاستعمار كان يريد ان يدفع مصر الى انتهاج سياسة اقليمية من شأنها اضعاف روابطها مع الامة العربية وتاريخها .

سياسة الحياد وعدم الانحياز : ـ

لم تكن سياسة الثورة بعد ان افلحت في تحرير مصر من ربقة الاحتلال البريطاني المقيت ، الإرتماء في احضان اي من المعسكرين الذين كانا يتنافسان على السيطرة على العالم . بل سلكت سياسة من شأنها تعزيز استقلالها وتحررها وتوطيد السلم في العالم . فكان ان تبنت سياسة الحياد وعدم الانحياز ، وناصرت الحركات التحررية في العالم . وقد اثارت هذه السياسة غضب الدوائر الاستعمارية وبخاصة البريطانية منها . وكانت الاخيرة تعلق امالاً كبيرة على منطقة الشرق الاوسط . لتعوض بها عن نفوذها الذي فقدته في الهند عقب نيلها الاستقلال . وزاد من اهمية المنطقة بنظر بريطانيا احتواؤها على كميات كبيرة من النفط . وكان اشد ما يقض مضاجع تلك الدوائر خوفها من انتشار سياسة الحياد التي اعلنتها مصر الى دول اخرى . فكان ان خططت لاحكام سيطرتها على المنطقة ولتطويق مصر . فزادت من وجودها العسكري في المنطقة ، ثم اسست بحجة التصدي للخطر الشيوعي الذي يهدد المنطقة حلف بغداد في ٢٤ شباط عام ١٩٥٥ ، وقد اقتصر في البداية على العراق وتركيا ، ثم انضمت اليه بريطانيا في نيسان من العام نفسه . كما

اشتركت فيه عقب ذلك باكستان وايران ، واسهمت الولايات المتحدة في بعض لجانه .

حاولت دول الحلف جر مصر اليها لكن الاخيرة رفضت ذلك بحزم . وكانت قد رفضت قبل ذلك الدخول في حلف للدفاع عن الشرق الاوسط روجت له الولايات المتحدة .

لم تكتف مصر بعدم الانضمام الى الحلف ، بل قادت حملة عنيفة ضده ، فشرعت اولاً بعزل العراق ، الذي كان يخضع آنذاك لحكم رجعي ، عن الاقطار العربية ، واخذت ثانياً بالتصدي للمساعي التي تبذلها الدول الغربية للضغط على الاقطار العربية لحملها على الدخول في حلف بغداد . وتحسن الاشارة في هذا الصدد الى الضغوط التي مورست ضد سوريا ولبنان بهدف جرهما الى الحلف ، ولعزل مصر ، وللحيلولة دون تسرب التيار التحرري فيها الى بقية الاقطار .(٨٣)

وقد جسدت مصر سياسة الحياد بمشاركتها في المؤتمر الذي انعقد في باندونج باندونوسيا في نيسان عام ١٩٥٥ ، وفي مشاركتها في مؤتمر بريوني الذي انعقد في يوغوسلافيافي تموز من العام التالي .

وبهدف التأكيد على امتلاك الثورة لحرية القرار ، قررت توسيع علاقاتها مع مختلف دول العالم ، فعقدت في سنة ١٩٥٥ صفقات تجارية مع اقطار الكتلة الاشتراكية ، واتبعتها بعقد صفقة اسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، بعد ان اعربت الاخيرة عن استعدادها لتجهيز مصر بالسلاح على اسس تجارية بحتة يتم بموجبها تسديد اثمان الاسلحة بمنتجات مصرية مثل القطن والرز . ووقعت الصفقة في ٢٧ ايلول عام ١٩٥٥ ، وتأخر الاعلان عنها حتى ١٠ تشرين الثاني من العام نفسه .

عدت الصفقة بمثابة صفعة شديدة للدوائر الاستعمارية ، واحدثت هزة كبيرة في العالم الغربي ، فأنبرت دولة الى تلفيق شتى الاتهامات ضدها ، فزعمت انها ستؤدي الى تغلغل النفوذ الشيوعي الى مصر ومنطقة الشرق الادنى باسرها ، وانها تشكل تهديداً خطيراً على السلم في العالم . وكما هو معلوم ، فان الدول الاستعمارية كانت تتلكأ منذ عام ١٩٤٨ في امداد مصر بالاسلحة الثقيلة بحجة انه سيؤدي الى الاخلال بميزان القوى في الشرق الأوسط ، والى تهديد الكيان الصهيوني ، وهو ركيزة الاستعمار في المنطقة . وكانت تضع شروطاً ثقيلة مقابل تجهيز مصر بالاسلحة

كقيام تعاون عسكري بينها وبين الدول الاستعمارية ، او النص على ان يكون استخدام الاسلحة تحت اشراف هيئة عسكرية اجنبية .

وهكذا نجحت مصر في كسر احتكار السلاح ، واصبح في وسعها بناء جيش قوي تعتمد عليه في الذود عن استقلالها . وواصلت مصر توسيع علاقاتها مع اقطار الكتلة الشرقية ، واعترفت في مايس عام ١٩٥٦ ، بجمهورية الصين الشعبية واقامت علاقات تجارية وثقافية معها .(٨٤)

و ـ تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ : ـ

اثارت سياسة مصر التحررية ، ووقوفها الى جانب الحركات الوطنية في العالم ، واتباعها سياسة عربية قومية من شأنها رفض عقد الصلح مع الكيان الصهيوني ، ومقاومتها للاحلاف العسكرية ، وتبنيها سياسة الحياد وعدم الانحياز ، وتقوية علاقاتها مع المعسكر الاشتراكي ، واعترافها بالصين الشعبية ، اثار كل ذلك ردود فعل عنيفة لدى الاوساط الاستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة ـ التي كانت تحث مصر على الانحياز رسمياً الى المعسكر الغربي واتخاذ موقف عدائي من الكتلة الاشتراكية ـ وتجسدت ردود الفعل تلك في اقدام الولايات المتحدة في ١٩ تموز عام ١٩٥٦ على سحب العروض التي كانت قد تقدمت بها ، بالاشتراك مع بريطانيا والبنك الدولي ، للمساعدة في تمويل مشروع بناء السد العالي . وقد بررت الولايات المتحدة في بيان اصدرته بهذه المناسبة سحب عروضها بحجج واهية ، منها عدم قدرة حكومة الثورة على المضي قدماً في تنفيذ المشروع . ولم يغفل البيان توجيه الطعن الى سمعة مصر المالية في محاولة لزعزعة الثقة بالحكومة المصرية وبامكاناتها المالية والاقتصادية . ومن جهة اخرى ، استهدف البيان تأليب الدول التي تنتفع من مياه النيل على معارضة انشاء السد ، وتحريضها على التدخل في المشروع بهدف اجراء تعديلات عليه ، او لاملاء بعض الشروط ، بالرغم من ان الولايات المتحدة ، لم تكن نفسها قد وضعت أية شروط حينما وافقت في كانون الاول عام ١٩٥٥ على المشاركة في عملية تمويل بناء السد العالي .

وسارعت بريطانيا في اليوم التالي الى ان تحذو حذو الولايات المتحدة فسحبت عروضها . ووقف البنك الدولي الذي كان يخضع لتوجيهات الولايات المتحدة الموقف ذاته .

ردت حكومة الثورة على هذه الاجراءات بان اعلنت عن تاميم شركة قناة السويس في ٢٦ تموز عام ١٩٥٦ (٨٥) وقررت توظيف عوائدها لتمويل السد. وتجدر الاشارة في هذا الصدد، الى ان تأميم شركة قناة السويس - برغم التطورات الخطيرة التي رافقته - كان في الواقع خطوة قصد بها اعادة الحق الى نصابه. إذ ان قناة السويس كانت في الاصل مشروعاً مصرياً، أسهمت السواعد والاموال المصرية بقسط كبير في تنفيذه، وتحملت مصر جرائه تضحيات بشرية واقتصادية جسيمة.

اضف الى ذلك ان شركة القناة كانت قد حصلت على امتيازها من مصر، ومن حق الاخيرة ان تسترده متى شاءت لاسيما وان نفوذ الشركة بلغ من الضخامة حداً اصبحت تمثل معه دولة داخل دولة. فمع ان الشركة كانت من الناحية النظرية شركة مصرية مساهمة، الا انها في الواقع شركة اجنبية. فكان مجلس ادارتها يتخذ من باريس مقراً له، ولم يتجاوز عدد الاعضاء المصريين فيه خمسة اعضاء من مجموع اعضائه الـ (٣٢) عضواً. ولم يكن هناك مصري واحد في اللجنة الادارية للشركة التي كانت تتألف من ثمانية أعضاء. بل ان معظم وظائف الشركة كانت وقفاً على الاجانب. (٨٦)

وعُدّ قرار التأميم بمثابة اخطر قرار أقدمت عليه الثورة على طريق استكمال استقلالها السياسي والاقتصادي، نظراً لانه توخى تحرير مصر نهائياً من كل اشكال التبعية السياسية. إذ طالما تذرعت بريطانيا بحجة الدفاع عن مواصلاتها عبر القناة لتبرير بقاء قواتها فيها وبالتالي الانتقاص من سيادة مصر. كما كان قرار التأميم بمثابة لطمة شديدة سددت للاحتكارات الرأسمالية الاجنبية اذ حرمتها من ارباح هائلة قدرت بحوالي (١٦) مليون جنيه سنوياً. وفضلاً عن ذلك لم يكن التأميم مجرد ضربة توجه الى شركة احتكارية اجنبية فحسب، وانما كان تقويضاً لقلعة استعمارية ومركز استراتيجي هام للاستعمار العالمي يستخدمه وقت الحرب ووقت السلم. ففي زمن الحرب كانت السيطرة على القناة سلاحاً بايدي البريطانيين وحلفائهم يستخدمونه ضد اعدائهم. وفي وقت السلم كانت الارباح التي تحصل عليها من القناة، تستخدم في ضرب الحركات التحررية. وعلاوة على ذلك، كان لشركة القناة جواسيس مهمتهم رصد نشاط الحركة الوطنية، بل كانت الشركة عاملاً من عوامل تشجيع الفساد في مصر فكانت تقدم الرشاوي الى بعض المسؤولين لخونوا قضية بلادهم، بل لبيع بلادهم الى المستعمر.

وزيادة على ذلك، مثّل التاميم اعنف صفعة وجهت الى حلف بغداد، والى المخططات الاستعمارية الهادفة الى السيطرة على منطقة الشرق الاوسط وثرواتها. إذ ان نجاح مصر في تحرير قناة السويس من القبضة الاستعمارية اصبح مثالا يمكن ان تحتذيه دول اخرى، لا سيما الدول النفطية في تحرير ثرواتها من سيطرة الشركات الاحتكارية، مما يؤدي بالتالي الى انحسار السيطرة الاستعمارية عن منطقة الشرق الاوسط، التي اولتها بريطانيا اهتماماً فائقاً بعد الحرب العالمية الثانية.(٨٧).

واجه قرار التاميم معارضة شديدة من قبل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. فاما بريطانيا التي كانت قد اجلت قواتها تواً من مصر فقد ساورها قلق شديد بشأن تحكم مصر في الملاحة في القناة. واعلن رئيس وزرائها انطوني ايدن في ٨ آب عام ١٩٥٦ رأي حكومته وموقفها تجاه التاميم بقوله: « ان التاميم قد اوجد حالة خطيرة، وان وضع القناة تحت اشراف دولي هي مسألة حياة او موت بالنسبة لبريطانيا، لانه بغير البترول الذي ينقل عبرها تتوقف الصناعات، ووسائل النقل في بريطانيا، بل هي تهم كل بيت فيها ».(٨٨)

وكتب في اليوم نفسه الى الرئيس الامريكي ايزنهاور قائلاً: « انه لا يريد ان يدخل مع مصر في مناقشات قانونية حول احقيتها بالتاميم، ولا فيما يتعلق بالتعويضات المالية، كما وانه لا يرى فائدة في الضغط الاقتصادي، بل بالاستعداد لاستخدام القوة ».(٨٩)

واما فرنسا، التي كانت ترى في نفسها الدولة التي قامت بدور رئيس في حفر القناة، ويشغل مواطنوها نصف عدد مقاعد مجلس ادارة شركة القناة، ومعظم وظائفها الاخرى، فقد عارضت القرار ايضاً، وكان يدفعها سبب آخر الى معاداة مصر، هو وقوف الاخيرة الى جانب الشعب العربي في الجزائر في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي.

واما موقف الولايات المتحدة فكان صعباً. إذ كانت على ابواب انتخابات الرئاسة، لذلك لم تستطع حكومتها لهذا السبب اقرار سياسة محددة ازاء مسألة تاميم القناة. وظلت حائرة بين اصدقائها من الدول الغربية الذين كانت تحرص على وحدتهم، وبين اعدائها في الكتلة الاشتراكية، وتخاف في الوقت نفسه من وقوف العرب ضدها وهم الذين يملكون معظم بترول منطقة الشرق الاوسط، وتخشى من

ان يؤدي استخدام بريطانيا وفرنسا القوة ضد العرب الى نشوب حرب عالمية ثالثة لم تختر بنفسها وقتها المناسب أو الى أن تدفع بمصر والعرب الى احضان الاتحاد السوفيتي خاصة بعد أن اعلنت مصر بأنها ستدافع عن سيادتها حتى النفس الاخير، وبعد ان اعلن العرب عن تأييدهم الكامل لمصر. وعليه اكتفت الولايات المتحدة وعلى امل كسب الوقت - بالدعوة الى حل الخلاف بالطرق السلمية.(٩٠) ولو انها انحازت عقب ذلك الى موقف بريطانيا وفرنسا.

بادرت الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، الى اتخاذ اجراءات عدائية ضد مصر. فبدأت بتجميد ارصدتها، وعقد وزراء الخارجية فيها أجتماعاً في لندن واصدروا بياناً في ٢ آب عام ١٩٥٦ حملوا فيه بشدة على قرار التأميم، وطالبوا بعقد مؤتمر عاجل يضم الدول الموقعة على اتفاق القسطنطينية لعام ١٨٨٨، علاوة على تلك التي لها مصالح حيوية في القناة، لوضع اسس لانشاء ادارة دولية للقناة. وتقرر عقد المؤتمر في لندن في ١٦ آب عام ١٩٥٦، وبلغ عدد الدول التي تقرر دعوتها الى المؤتمر اربعاً وعشرين دولة بضمنها مصر. ولكن الاخيرة اعلنت في ١٢ آب عن رفضها المشاركة في المؤتمر واعربت عن استعدادها في المساهمة مع الدول الموقعة على اتفاق القسطنطينية في الدعوة الى مؤتمر لاعادة النظر في الاتفاق الاخير.

ومهما يكن من امر، فقد انعقد مؤتمر لندن في الفترة بين ١٦ و ٢٣ آب عام ١٩٥٦، وقاطعته الاقطار العربية اضافة الى عدد من دول المعسكر الاشتراكي. وطرحت في المؤتمر عدة مشاريع، لكنه تبنى في النهاية مشروعاً امريكياً أنيطت ادارة قناة السويس بموجبه الى هيئة دولية تتألف من ممثلين عن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، علاوة على ممثلي اهم الدول التي تستخدم القناة.

ولما عرض المشروع على مصر رفضته على الفور.

ومن جانب آخر، واصلت الدول الاستعمارية محاولاتها لاجهاض قرار التأميم كانشائها « هيئة المنتفعين بالقناة » من ممثلين عن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، اضافة الى ممثلي الدول التي تمر سفنها في القناة. وانيط الى الهيئة مهام عديدة مثل جباية رسوم المرور، وارشاد السفن وغيرهما.

ولغرض عرقلة حركة الملاحة في القناة اوعزت الدول الاستعمارية في ١٤ ايلول عام ١٩٥٦ الى المرشدين بالتوقف عن العمل، وبالانسحاب من القناة وقد احبطت مصر هذه الخطوة بان استعانت بمرشدين مصريين ويونانيين ومن جنسيات اخرى.(٩١)

وازاء احتدام النزاع قرر الجانبان المصري من ناحية ، والبريطاني والفرنسي من ناحية اخرى ، احالته على مجلس الامن التابع للامم المتحدة . وقد اقر الاخير مبادي ستة لتسوية النزاع وافقت عليها الحكومة المصرية . كما دعا المجلس ايضاً اطراف النزاع الى عقد موتمر آخر في جنيف في ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٥٦ ، لدراسة السبل الكفيلة بوضع تلك المبادي موضع التنفيذ . لكن بريطانيا وفرنسا اللتين ازمعتا على استخدام القوة ضد قرار التأميم منذ اللحظة الاولى - برغم تظاهرهما بالموافقة على حل النزاع سلمياً - قررتا اماطة اللثام عن نواياهما في اللجوء الى الحل العسكري .(٩٢)

وواضح ان بريطانيا وفرنسا استهدفتا من تظاهرهما بالموافقة على حل النزاع بصورة سلمية ، اثارة الراي العام ضد مصر ، ولكسب الوقت بغية استكمال مستلزمات العدوان ولمباغتة مصر به(٩٣) .

وكان من الطبيعي ان تعمد دول العدوان الى اختلاق ذريعة لها . ووجدت بريطانيا ضالتها في معاهدة عام ١٩٥٤ التي تخول لقواتها حق العودة الى مصر في حالة تعرضها الى تهديد خارجي ، او عند وقوع الحرب . وكانت الخطوة التالية هي البحث عن اداة لتنفيذ العدوان . ولم تر بريطانيا وفرنسا خيراً من الكيان الصهيوني للقيام بالعدوان . فجرت مباحثات سرية في باريس بين فرنسا والكيان الصهيوني اتفق خلالها على القيام بهجوم ضد مصر ، ووافقت بريطانيا على هذه الفكرة .(٩٤)

تلخصت خطة العدوان على مصر في دفع الكيان الصهيوني الى شن هجوم على سيناء ، وعندها يتقدم الجيش المصري لمواجهته . وفي هذه الاثناء تقوم قوات بريطانية وفرنسية بالاستيلاء على منطقة القناة وعندها تضع مصر والرأي العام العالمي امام الامر الواقع .

وفي الوقت الذي يبرر فيه الكيان الصهيوني هجومه على سيناء ، بحجة وقف الهجمات الفدائية على اراضيه ، تبرر بريطانيا وفرنسا انزال قواتهما بحجة حماية الملاحة في قناة السويس . وضمنت دول العدوان عدم معارضة الولايات المتحدة بوصفها حليفة لهما ، ولانشغالها في التحضير لانتخابات الرئاسة . وكان الاتحاد السوفيتي في هذه الاثناء منشغلاً باضطرابات المجر .

- تنفيذ العدوان :

بدأ العدوان على مصر في ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٥٦، حينما هاجمت القوات الصهيونية سيناء، واخذت تزحف باتجاه القناة. وفي اليوم التالي اصدرت بريطانيا وفرنسا انذار الى مصر والى الكيان الصهيوني من باب التمويه- يقضي بوقف القتال، وبالانسحاب مسافة (١٥) كم عن القناة، وقبول مصر احتلال القوات البريطانية والفرنسية مدن القناة الرئيسة بحجة الفصل بين الاطراف المتحاربة، وحماية الملاحة في القناة.

وغني عن البيان، ان الانذار كان يلزم مصر بعدم الاقتراب من القناة، في حين يترك المجال للقوات الصهيونية للتقدم غربا حتى تشرف على القناة، وحددت الدولتان مهلة (١٢) ساعة للرد على الانذار.

رفضت مصر الانذار باعتباره يمثل اعتداءاً سافراً على حقوقها وكرامتها، وامتهاناً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة. وطلبت من مجلس الامن ان يتدخل على الفور. لكن بريطانيا وفرنسا استخدمتا حق النقض لاحباط الطلب. واعلنت مصر التعبئة العامة، ولكي تفسد على بريطانيا وفرنسا خطتهما التي ترمي الى عزل الجيش المصري في سيناء، قررت سحبه الى غرب القناة لاستخدامه في مقاومة اي انزال تقوم به القوات البريطانية والفرنسية في منطقة القناة.

وفي ٣١ تشرين الاول عام ١٩٥٦، اغارت الطائرات البريطانية والفرنسية على القاهرة والاسكندرية وعلى منطقة القناة مما يدلل على ان الدولتين لم تكونا تستهدفان احباط قرار التأميم فحسب، بل الاجهاز على الثورة واحتلال مصر.

وقد قاوم الشعب العربي في مصر الغزاة مقاومة بطولية ولاسيما في الاسماعيلية[٩٥]. وحظي صمود هذا الشعب بوجه العدوان. بتأييد واسع النطاق على المستويين العربي والعالمي، فعلى الصعيد العربي، وقف الشعب العربي في كافة ارجاء الوطن العربي الى جانب شقيقه في مصر. بالرغم من وقوع بعضه تحت سيطرة انظمة موالية للاستعمار حاولت منعه من التعبير عن تضامنه مع مصر.

أما على الصعيد الدولي، فقد ساندت مجموعة دول عدم الانحياز مصر بقوة، واستنكرت العدوان عليها، واعربت شعوب هذه الدول عن استعدادها للتطوع في القتال الى جانب الشعب العربي في مصر[٩٦].

اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٦، دعا الى وقف اطلاق النار فوراً ، وجلاء القوات البريطانية والفرنسية عن مصر ، وانسحاب القوات الصهيونية الى ما وراء خطوط الهدنة . وقد تجاهلت دول العدوان هذا القرار .

اما عن موقف الاتحاد السوفيتي ، فقد استنكر العدوان الثلاثي بشدة ، وجاهر بتأييده لمصر ، وايد قرارات الامم المتحدة بوقف القتال . ولما رأى ان بريطانيا وفرنسا لم تنفذاها ، تقدم باقتراح الى الولايات المتحدة ينص على تعاون الدولتين ـ بوصفهما اقوى دولتين في العالم ، وتتحملان عبء المحافظة على السلم في الشرق الاوسط ـ في تنفيذ قرارات الامم المتحدة . وامام موقف الولايات المتحدة ، التي اعلنت انها لن تسمح لقوة جديدة بالتدخل في الشرق الاوسط إلا بتفويض من الامم المتحدة ، اضطر الاتحاد السوفيتي الى ان يعلن انه سيقوم وحده باتخاذ ما يراه من اجراءات لتنفيذ قرارات الامم المتحدة والقضاء على العدوان الثلاثي . وارسل انذاراً الى بريطانيا وفرنسا هدد فيه باستخدام القوة ضدهما اذا لم توقفا عدوانهما ، كما ارسل الى الكيان الصهيوني تحذيراً قوياً ، وسحب سفيره منه ، بل هدد بحرب عالمية ثالثة اذا لم تكف دول العدوان عن القتال في منطقة القناة . وايدت الصين الشعبية روسيا في انذارها . (٩٧)

رضخت دول العدوان للانذار بعد أن رأت المقاومة البطولية للشعب العربي في مصر ، وتأييد الرأي العام العالمي له ، وخوفها من احتمال قيام حرب ثالثة . فوافقت على وقف اطلاق النار في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ . وبدأت في الانسحاب من مصر ، ولو انها تباطأت فيه . وعلى اية حال ، اكملت بريطانيا اجلاء قواتها في ٢٢ كانون الاول من نفس العام . في حين سحب الكيان الصهيوني قواته من سيناء في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٥٧ . وحاول اغتصاب غزة لكنه أجبر في النهاية على الجلاء منها في ٩ آذار من العام نفسه تحت ضغط مشروع تقدمت به مجموعة الدول الافرو آسيوية الى الامم المتحدة ، يطالب بفرض عقوبات ضد الكيان الصهيوني .

وهكذا فشل العدوان الثلاثي على مصر الذي استهدف القضاء على ثورة ٢٣ تموز ونهجها التحرري ، واقدمت مصر في مطلع عام ١٩٥٧ على الغاء معاهدة عام ١٩٥٤ . وازاحت بذلك آخر قيد يربطها ببريطانيا .

لم تقتصر النتائج التي تمخضت عن العدوان الثلاثي على مصر على قطع آخر الروابط التي تربط مصر ببريطانيا ، بل تعدتها الى تصفية الاستعمار الاقتصادي

الاجنبي ، وانهاء تسلطه على الاقتصاد المصري . وقد تم ذلك عن طريق تمصير البنوك وشركات التأمين الاجنبية ، وتأميم الممتلكات البريطانية والفرنسية والشركات الاحتكارية الاجنبية التي كانت تمارس سيطرة كبيرة على الاقتصاد المصري وبفضل قوانين التمصير والتأميم احتفظت مصر لنفسها بارباح الشركات الاجنبية السابقة ، وشرعت توظفها في عمليات التنمية .

كذلك الهب العدوان الثلاثي المشاعر القومية للشعب العربي ، فراح يهاجم المصالح الاستعمارية . فعلى سبيل المثال ، تم نسف انابيب البترول البريطانية في البحرين وليبيا ، كما نسفت الانابيب الخاصة بشركة ارامكو في المملكة العربية السعودية . ومارس الشعب العربي في سوريا ضغطاً على حكومته لدخول الحرب رسمياً الى جانب مصر ، بل اسهم في المعركة ضد الاستعمار عن طريق نسف انابيب البترول في اراضيه .

وبدأت مشاورات بين سوريا ومصر لاجل قيام الوحدة بينهما ، وهي المشاورات التي انتهت في اول شباط عام ١٩٥٨ بقيام الجمهورية العربية المتحدة . (٩٨)

٢ ـ السودان : ـ

تمهيد : خضع السودان منذ عام ١٨٩٩ ، لادارة مشتركة مصرية وبريطانية من الناحية النظرية ، وبريطانية صرفة من الناحية العملية . واستمر على هذا الحال حتى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى .

ولقد احتل السودان اهمية كبيرة بالنسبة لبريطانيا لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية ، فهو منتج كبير للقطن الذي تحتاجه الصناعة البريطانية . كما انه غني بالاخشاب ومنتجات الغابات . والسودان مهم كذلك من الناحية الاستراتيجية ، فهو ملتقى للخطوط الجوية عبر القارة الافريقية . كما أن طريق البحر الابيض المتوسط الذي كان يعد حيناً من الزمن ، شريانا للامبراطورية البريطانية ، بات عرضة للخطر بسبب التطور الذي طرأ على وسائل الحرب الحديثة مما جعله طريقاً مكشوفاً علاوة على ان الجهاز الذي كان يتولى تأمينه كان جهازاً ضعيفاً ، ولذلك فكر البريطانيون في تدعيمه بخط دفاعي ثانٍ يقع الى الجنوب منه بحيث يخترق القارة الافريقية ابتداءاً من غانا وحتى كينيا . وقد اصبح للسودان اهمية خاصة باعتبارها تشكل جزءً جوهرياً من هذا المشروع .